

محضر الجلسة الحادية عشر

التاريخ: الثلاثاء 19 صفر 1437 (1 دجنبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتين وخمسة وخمسين دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثانية والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع السادة المستشارين والمستشارات المحترمين على التوقيت الزمني المخصص للفرق والمجموعات خلال هذه الجلسة، كما حدده مكتب المجلس وندوة الرؤساء، وكذا على المراسلات والإعلانات التي توصلت بها الرئاسة.

الكلمة للسيد الأمين المحترم.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن توصل مكتب المجلس بتسع مقترحات قوانين موزعة على النحو التالي:

أربع مقترحات قوانين تقدم بها بعض أعضاء الفريق الحركي وهي:

1- مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم

59.11 يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية؛

2- مقترح قانون يقضي بإحداث محاكم رياضية؛

3- مقترح قانون بتعديل المادة 19 من القانون رقم 14.07 المغير والمتمم

للظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 الموافق ل 12 غشت 1913 المتعلق بالتحفيظ العقاري؛

4- مقترح قانون بتعديل المادة 16 من الظهير الشريف رقم 1.02.239 الصادر في 25 من رجب 1432 الموافق ل 3 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية.

وخمس مقترحات قوانين تقدم بها أعضاء الفريق الاشتراكي وهي:

1- مقترح قانون يرمي إلى تعديل القانون الصادر بتاريخ 15 نونبر 1958 المتعلق بالحق في تأسيس الجمعيات؛

2- مقترح قانون يتعلق بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في الأماكن العمومية؛

3- مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 2 من القانون رقم 39.08 كما تم تميمه بموجب القانون رقم 22.13 المتعلق بمدونة الحقوق العينية؛

4- مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 301 والمادة 306 من القانون رقم 17.99 يتعلق بمدونة التأمينات؛

5- مقترح قانون يرمي إلى تعديل الظهير الشريف 1.02.2012 الصادر في 22 جمادى الآخرة 1423 الموافق ل 31 غشت 2002، القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

وقبل أن أعيد الكلمة للسيد الرئيس، يشرفنا أن أذكر السادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات بالتوقيت المخصص لهم للسؤال والتعقيب خلال هذه الجلسة، كما تم التوافق عليه في اجتماع ندوة الرؤساء ليوم الاثنين 30 نونبر.

السيد رئيس الحكومة: 75 دقيقة.

مجلس المستشارين: 75 دقيقة موزعة كالتالي:

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 15 دقيقة.

فريق الأصالة والمعاصرة: 14 دقيقة.

فريق العدالة والتنمية: 9 دقائق.

الفريق الحركي: 7 دقائق.

فريق التجمع الوطني للأحرار: 6 دقائق.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 5 دقائق.

الفريق الاشتراكي: 4 دقائق.

فريق الاتحاد المغربي للشغل: 4 دقائق.

الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي: 4 دقائق.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 3 دقائق.

مجموعة العمل التقدمي: 3 دقائق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يهدف برنامجكم الحكومي إلى تطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية، خصوصا التعليم والصحة والسكن، ويكرس التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال والجهات.

لذا، نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن المعالم الكبرى للحصيلة الاجتماعية لحكومتم؟
وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الدور الآن للفريق الحركي لطرح سؤاله.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حظي الجانب الاجتماعي باهتمام كبير من لدن الحكومة، من خلال حجم الاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات الاجتماعية، ونوعية البرامج المسطرة في هذا المجال الحيوي، إلا أن ذلك لم يجد من حجم الفوارق الاجتماعية والمجالية بين المواطنين، حيث لا تزال خريطة الفقر والهشاشة تراوح مكانتها.

فضلا عن تزايد الضغط على القدرة الشرائية، وتفاقم التفاوت في توجيه الاستثمارات العمومية بين الجهات، مما يعمق صعوبة الأوضاع الاجتماعية، خاصة لسكانة البوادي والمناطق الجبلية وهوامش المدن.

وعليه، نسألكم السيد رئيس الحكومة عن إستراتيجيتكم المعتمدة لمعالجة الاختلالات القائمة بين الفئات الاجتماعية وبين الجهات، بغية جعل الجهود التنموي في خدمة التماسك الاجتماعي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لأحد المتدخلين باسم فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نفتح الآن باب التدخلات في المحور المبرمج لهذه الجلسة، والكلمة الأولى للمتدخل عن الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام الببار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، مرحبا بكم في أول جلسة في إطار مجلس المستشارين في إطار الدستور الجديد.

وسؤال الفريق الاستقلالي، كما تعلمون، حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية؟

فنتمى ردكم الشافي.

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

في نفس المحور الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، التزمت خلال برنامجكم بإعطاء أهمية قصوى للمسألة الاجتماعية، وفي ظل غياب كل المؤشرات التي تدل على تنزيل هذه الالتزامات والتي يؤكدنا واقع اجتماعي يطبعه الاحتقان وغياب الحوار الجاد.

نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، وأتم على بعد أشهر من نهاية ولايتكم: ما هي حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية؟

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن لأحد المتدخلين باسم فريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد حفظي.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

استحضارا منا لأهمية البعد الاجتماعي في السياسة الحكومية وللتحديات الكبرى التي تواجهها البلاد على هذا المستوى، نسألكم السيد رئيس الحكومة عن حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية على ضوء الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري. عفوا، فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن ما جاء في التصريح الحكومي لسنة 2012 من إصلاحات كبرى في السياسة العامة للبلاد ركز بالأساس على الجانب الاجتماعي.

سؤالنا، السيد رئيس الحكومة، هو ببساطة، ماذا حققت الحكومة لكافة فئة الشعب المغربي وفي طليعتها الطبقة العاملة وعموم المأجورين؟ شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في مناسبات متعددة، أعلنتم السيد رئيس الحكومة المحترم عن التزام صريح بالأولويات القصوى للقطاعات الانتخابية التشريعية 2011، والحملة الانتخابية للاستحقاقات الأخيرة المحلية والجهوية وانتخابات مجلس

في آخر سنة من عمر الحكومة الحالية نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن البعد الاجتماعي في السياسة الحكومية وعن سياستها في تدبير القطاعات الاجتماعية والتي تبنتها من خلال القوانين المالية السابقة ومشروع القانون الحالي لسنة 2016؟ والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاومة المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة، لا يخفى عليكم أن تحسين مناخ الأعمال يُشكل عنصرا أساسيا في تطوير الاستثمار، وتحفيزا للمقاولة لخلق الثروة ومناصب الشغل.

لكن، بالرغم من الجهود المبذولة، مازالت تعتري هذا المناخ صعوبات وعراقيل يتطلب تدليلها انخراط الجميع، ومن جملة إشكالية الإضرابات التي تؤدي في الغالب، نظرا لغياب شروط وكيفية ممارستها، إلى الإضرار بمصالح المقاولة والفئة العاملة على السواء، كما تضر بالمصلحة العامة للبلاد بالنظر لوقعها السلبي على وتيرة التنمية والاستثمار ومناصب الشغل. وتجابوا مع ما جاء في الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة التشريعية الحالية، من تذكير بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور، الذي يحدد نهاية هذه الولاية كآخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان، ومنها القانون التنظيمي لممارسة الإضراب، الذي دعى جلالتنا إلى التشاور والتوافق بشأنه.

نسألكم السيد رئيس الحكومة، ما الذي يحول دون تسريع مسلسل التصديق على هذا القانون وإخراجه إلى حيز الوجود، لتكون كل الأطراف المعنية على بينة من شروط وكيفية ممارسة الإضراب، ولخلق نوع من التوازن بين الحق في الإضراب وحرية العمل، وإعطاء مجال أوسع للمفاوضات وإعمال آليات الوساطة والتحكيم والمصالحة؟

لقد آن الأوان للإقدام على هذه الخطوة التي طال انتظارها، لتنظيم ممارسة هذا الحق الدستوري، وضمان حقوق الفئة العاملة ومصالح المقاولة ووتيرة التشغيل وتكريس المغرب كوجهة مفضلة للاستثمار، وإعطاء إشارة قوية للفاعل الاقتصادي تمنحه الثقة الضرورية للمساهمة في الورش التنموي الكبير لبلادنا.

المستشارين. شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا.

السؤال ما قبل الأخير لأحد ممثلي مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد رئيس الجلسة.

اسمحوا لي زملائي المستشارين، السادة الوزراء، أن أمر مباشرة لطرح السؤال على رئيس الحكومة، لأن ثلاث دقائق لا تسعنا ككتابة لمسئلة رئيس الحكومة في السياسات الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

أعلنت أربع مركزيات نقابية عن برنامج نضالي ابتداء يوم الأحد الماضي 29 نوفمبر 2015، بمسيرة عمالية بمدينة الدار البيضاء، وسيتم اختتامه بإضراب عام وطني في كل القطاعات.

سؤالنا: ما هي الإجراءات التي قامت بها حكومتكم وأتم في السنة الأخيرة من ولايتكم لنزع فتيل التوتر، ما دمتم قد عطلمت الحوار الاجتماعي وخرقتم طيلة ولايتكم إتفاق فاتح غشت 96، الذي ينص على الحوار على الأقل مرتين في السنة. وشكرا.

السيد الرئيس:

آخر سؤال في البرنامج لمجموعة العمل النقابي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

نعلم جيدا المجهودات الجبارة التي قتمت بها مع حكومتكم في القيام بعدد من المنجزات في المجال الاجتماعي.

نريد منكم أولا، أن نتحدثوا معنا حول الإنجازات الاجتماعية النوعية التي قتمت بها وبدقة؛

ثانيا، مدى نجاعتها ومدى تأثيرها والوصول إلى أهدافها بشكل إيجابي؛
ثالثا، ما هي الإكراهات والصعوبات التي تجدونها في طريقكم ونوعها وطبيعتها؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لكم الآن، السيد رئيس الحكومة، للإجابة على أسئلة السادة المستشارين.

وأطلع على البرامج الانتخابية لمختلف الأحزاب السياسية التي ركزت على الوضع الاجتماعي، واعتبرت محاربة الفقر وتشغيل الشباب وتوفير الصحة للجميع ومواجهة الاختلالات والفوارق المحلية والاجتماعية ضمن أولويات الحكومة.

وقد أكدت ذلك، السيد رئيس الحكومة، في تصريحكم الحكومي وعند تقديمكم للبرنامج الحكومي، وآخر هذه المناسبات كانت هنا داخل هذه القاعة، يوم 25 دجنبر 2015 بمناسبة الجواب على سؤال يتعلق بالسياسة العامة للحكومة حول موضوع المساواة الاجتماعية.

وأذكر، السيد رئيس الحكومة، بكلامكم، الذي أكدت فيه ما يلي:

"إذا كان هناك نقص في الموارد، فلا يجب أن نعتمده بعدم العدالة في التوزيع وإعطاء الامتيازات للأسر والأقارب وأبناء الأحزاب السياسية، وإن كان من الصعب في الظرفية الحالية بذل مجهود مالي إضافي، فإن هناك مجالات للمبادرات إلى مستوى تحسين الحكامة في القطاعات الاجتماعية، من هندسة السياسات الاجتماعية وعقلنة تدبير الموارد وتحسين التنسيق، والسهر على التثاقية السياسات العمومية، وتفعيل الشراكة مع القضاء الخاص وتفعيل التضامن الاجتماعي.

كما أن تحسين السياسات الاجتماعية يرتبط بتحقيق تنمية اقتصادية أكبر، وهو ما يمر عبر تشجيع الاستثمار والمقاولة" انتهى كلامكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد رئيس الحكومة،

مند نهاية 2013 حتى الآن، تعرف مختلف البرامج الحكومية في المجالات الاجتماعية تعثرات كبيرة ترجع إلى نقص كبير في البنيات التحتية، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الصحة، حيث أن حاملي بطاقة "RAME¹" يصعب عليهم الولوج إلى الاستشفاء العمومي، على سبيل المثال، بعض العمليات الجراحية تحتاج إلى موعد قد تصل إلى سنة.

مثال آخر يتعلق بدعم التمدرس، حيث دوارين متجاورين يستفيد أحدهم من الدعم والآخر لا يستفيد من الدعم لأنه ينتمي ترابيا إلى جماعة قروية غير مصنفة فقيرة.

الدعم الذي خصصتموه، السيد رئيس الحكومة، للأرامل النساء قدموا الملفات، ولا زالوا ينتظرون.

تساؤلنا السيد رئيس الحكومة، لم يتبق في عمر الحكومة أكثر من سنة، ولا يمكننا لذلك أن نتسائل معكم عن ما ستعمل؟

لكن، من حقنا الآن ومن حق الرأي العام أن يعرف من خلال جوابكم على سياستكم وفي المجال الاجتماعي، أين نجتكم؟ وأين أخفقتكم؟ وماذا لم تنجزوا؟ ولماذا لم يتعذر عليكم الإنجاز؟

¹ Régime d'Assistance Médicale

احتياطي العملة الصعبة فكان دون أربعة أشهر، في الحقيقة كان أقرب إلى ثلاثة أشهر منه إلى أربعة أشهر من الواردات، وكان أيضا من تبعات هذه الوضعية ارتفاع وثيرة المديونية العمومية، ملي تنزل لثلاثة أشهر كيتعتبر خطر.

ومما زاد من صعوبة الوضعية وتعقدها ضعف الرؤية بخصوص آفاق الظرفية الاقتصادية الدولية، في ظل تواصل ارتفاع أسعار المحروقات واستمرار الأزمة الاقتصادية لدى شركاء المغرب من جهة، والإرث الثقيل الذي شكله تنفيذ بنود اتفاق 26 أبريل الذي حمل التزامات جد مكلفة.

ورغم أن البرامج الاجتماعية هي أول ما يتم تقليصه عادة في ظرفية الأزمة، فإن الحكومة لم تسلك هاذ الخيار، بل حافظت على المكتسبات الاجتماعية وعملت على تعزيزها ووفت بالتزاماتها المالية فيما يخص الحوار الاجتماعي، وهو ما كلفها، هذا للإخوان التقنيين، 13.2 مليار درهم في سنة 2012 بوحدها، و4 ديال الملايير ديال الدرهم إضافية يرسم كل سنة، كل عام تزيدوا على ذلك 13.2 اللي قدمنا نهار الأول 4 ديال الملايير ديال الدرهم باش نوفيوا بالالتزامات ديال 26 أبريل.

كما اتخذت الحكومة إجراءات مهمة من أجل استعادة عافية المؤشرات الاقتصادية الحيوية، حيث تم تقليص عجز الميزانية إلى 4.3% في 2015 في أفق بلوغ 3.5%، شحال قلنا في الأول؟ 7.2، واحنا تجربوا هاذ العام إن شاء الله باش نوصلوا ل 3.5، وهذا بالمقاييس ديال الاقتصاد الدولي يعتبر إنجاز ما بعده إنجاز، والمغرب اليوم يُطرح كنموذج لدولة ناجحة جدا في التحكم في التوازنات الاقتصادية.

كما سينتقل عجز ميزان الأداءات من 9.5% المسجلة سنة 2012 إلى أقل من 2.8% نهاية 2015.

واستقرت نسبة المديونية هذه السنة في 64% من الناتج الداخل الخام في أفق بداية تراجعها ابتداء من 2016 إن شاء الله.

أما احتياطي العملة الصعبة فقد تجاوز ستة أشهر ونصف من الواردات، والإخوان المستشارين تيعرفوا باللي هاذ القضية تيحسبونها الاقتصاديين بالنهار، نهار إلى ربحه تيفرحوا، تتلقى وزير المالية إلى مشيتي لتونس ولا لدولة أخرى تقول لك عندنا 3 أشهر و10 أيام، إلى ولات 11 يوم كيفرح، احنا مرينا من 3 أشهر وبضعة أيام إلى 6 أشهر وأيام.

كما بذلت الحكومة مجهودات مهمة في اتجاه تحسين مناخ الأعمال، ومنها تبسيط مجموعة من المساطر وإصدار قوانين مهمة مثل القانون المتعلق بمؤسسة الإئتمان، القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (Partenariat Public - Privé)، والقانون المتعلق بتقديم التسيقات المالية للمقاولات، والقانون المتعلق برهن الصفقات العمومية، ناهيك عن مدونة الصفقات العمومية ومرسوم الضابط العام للبناء.

هذه كلها راه هي ترجمت بهذا التحسن الذي ما فتى يقع اللي تجاوز 20 نقطة ملي جينا الآن في (Doing Business) وقد انعكست هذه

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاة.

السيد الرئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية بمناسبة عقد الجلسة الأولى الخاصة بأسئلة السياسة العامة بعد تجديد انتخاب أعضاء الغرفة الثانية، أن أهني السيدات والسادة المستشارين، متمنيا لهم النجاح والتوفيق في مهامهم.

كما أرجو من الله تعالى أن يوفقنا لنعمل سويا من أجل صالح بلادنا، وأن نجعل من الجلسات المخصصة للجواب على أسئلة السياسة العامة لحظة دستورية متميزة من أجل النقاش البناء ولتنوير عموم المواطنين وتقريبهم من الشأن العام وهموم تديره.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلسكم الموقر على اختيار هذا الموضوع المهم، الذي يُسائل حصيلة الحكومة في المجال الاجتماعي، وكما لا يخفى عليكم، فإنه لا يمكن تناول حصيلة السياسات الحكومية في المجال الاجتماعي بمعزل عن الجانب الاقتصادي والسياسة الحكومية ذات الصلة.

وبهذا الخصوص، فقد أكدت في أكثر من مناسبة أن أولوية الحكومة ترتكز على استعادة عافية المؤشرات الاقتصادية الحيوية، وتسهيل الاستثمار والمقاولة وتعزيز التوازنات الاجتماعية بالاهتمام بالفئات الهشة على الخصوص، عندي 3 ديال الفئات منذ أن عينني جلالة الملك، كانت خلاصة ما أواجه به زواري حين يقولون ما هي أولوياتك.

الأولى، أولا وقبل كل شيء، الاستعادة ديال التوازنات، لأنه إلى ما استعدناش التوازنات الاقتصادية ما غنقدو نعملو حتى شي حاجة غنقلو غير في تدير ما نحن مضطرون لتديره.

المسألة الثانية هي تيسير الأمر بالنسبة للمقاولة، لأنه قبل توزيع الثورة يجب إنتاجها.

والمسألة الثالثة هي الاهتمام بالفئات الهشة التي كانت عادة تُترك لنفسها. ومن أجل وضع الحصيلة الاجتماعية في سياقها وتقييم المجهودات المبذولة والإكراهات المطروحة، فإنتي سأستعرض الوضعية العامة التي دخلت عليها هذه الحكومة في بداية ولايتها، قبل التطرق إلى المنجزات والتحديات التي لا تزال مطروحة.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن بلادنا مرت بظرفية اقتصادية ومالية صعبة انعكست على مجمل مؤشرات الاقتصاد الوطني، فقد بلغت نسبة عجز الميزانية سنة 2012 نحو 7.2%، هذا بالحساب ديالنا أما الحساب ديال صندوق النقد الدولي كانت 7.7%، وأتما وحا جداد ولا قدام غادي تبادو تعرفوا باللي هاذ الأرقام راه هي ثقيلة جدا.

ووصلت نسبة عجز ميزان الأداءات 9.5% خلال نفس السنة، أما

الإضراب.

الحمد لله هاذ الحكومة كل شي ذاك الشي اللي كان كيتسنى هاذي 20 سنة ولى 30 سنة ويمكن حتى من وقت الاستقلال، كله الحمد لله جا الوقت ديالو هاذ المرة، ولكن اللي جا يتكلم يقول ما عمرها ما دارت شي حاجة، مع إيلاء عناية خاصة لتحسين الوضع الاجتماعي عامة ووضعية الفئات الضعيفة والمهمشة من المواطنين خاصة، وهو ما تعمل عليه الحكومة من خلال مجموعة من الإجراءات التي سنقف عند بعضها في الحصيلة.

السيد الرئيس،

لابد من التذكير بأن الدولة أولت منذ الاستقلال أهمية خاصة للجانب الاجتماعي، واتخذت من أجل ذلك إجراءات مهمة، ولما اضطر المغرب إلى اعتماد سياسة التقويم الهيكلي في بداية الثمانينات، أثر ذلك مباشرة على القطاعات الاجتماعية، حيث راكمت مجزا كبيرا على مدى عقد التقويم الهيكلي والعقد الذي تلاه بفعل سعي البلاد للتحكم في النفقات، وخاصة الموجه للخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرها، وهذا الحمد لله لم فعله.

وقد بذلت بلادنا بعد ذلك مجهودا مهما من أجل إعادة الاعتبار للقطاعات الاجتماعية وخصصت لها موارد مهمة، غير أنه يبقى من الصعب الاستجابة لكل حاجيات القطاعات الاجتماعية بفعل تناهي حاجيات المواطن من جهة، وتعاضم تحدي تعبئة الموارد الممكنة دون المساس بالتوازنات الكبرى للمالية العمومية، التي يُعتبر الحفاظ عليها إحدى مسؤوليات الحكومة الأولى.

والواقع أن العبء الملقى على عاتق الحكومة في هذا المجال أضخم أثقل من السابق، اعتبارا لحجم الانتظارات ولكون الدستور الحالي ينص على جيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وعموما فإن وضعية القطاعات الاجتماعية في تحسن مستمر رغم أنها لم تصل بعد إلى النتائج المرجوة.

فقد استطاعت بلادنا التقدم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية بل وتجاوزت بعض الأهداف المسطرة، إذ واصلت نسبة ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية إلى 85%، وبلغ معدل الربط بالشبكة الكهربائية 99%، وارتفعت نسبة ولوج الساكنة القروية إلى الماء الشروب 95%، راه هاذي كانت، كنا نندكرو ملي كنا نتمشيو للبادية هذه 20 عام، كان هذا حلم أنه البادية يوصل لها الضو ويوصل لها حتى الماء، طبعاً ماشي بنفس الطريقة اللي تيوصل للمدن، ولكن تيوصل الماء ما تيكونش بعيد بزاف ماشي بحال قبل.

وقامت الحكومة بمتابعة.. ونسبة الولوج إلى التعليم الابتدائي 99%، مع الأسف ماشي كلهم تيبقاو في المدرسة، حتى هذه صحيحة.

وقامت الحكومة بمتابعة تنفيذ بعض البرامج المهمة الجارية وبتنزيل برامج أخرى لم تجد من قبل طريقها للتنفيذ.

الإصلاحات على ترتيب المغرب في مؤشر مناخ الأعمال للبنك الدولي، حيث تحسن ب 22 درجة خلال الأربع سنوات الماضية، الحمد لله اليوم ما بقات الشهادة تتجيك غير من الداخل، حتى إذا ما نصفوكش في الداخل كين شي وحدين في الخارج كي..

وعلى صعيد آخر تم تسريع آجال استرجاع الضريبة على القيمة المضافة والغاء قاعدة الفاصل الزمني (le décalage)، المتعلق بخضم الضريبة على القيمة المضافة وقرار إرجاع الدين الضريبي على القيمة المضافة المترام (butoire)، هذا راه ملي جيت كرئيس ديال الحكومة ما كنتش كاع كنعرف آش كيغني؟ وكان رجال الاقتصاد ها هما هنا إلى بغاو يشهدو لا يملون به، ولكن الحمد لله اليوم، الماكينة تحركت باش كندوا لهم ذاك الشي اللي كان ديال (butoire) اللي كانوا كيتسالو ل (La TVA²) وعمرهم ما يملو به، وهاذ الأيام هذه راه احنا سهلنا ل (ONCF³) وللسكك الحديدية ول (ONE⁴) باش يسترجعوا 3.8 ديال المليار ديال درهم.

وتسريع أداء المتأخرات لفائدة المقاولات لدى بعض المؤسسات الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والمكتب الوطني للماء والكهرباء، وأداء متأخرات الدولة تجاه شركات المحروقات بعد أن كانت تتجاوز 20 مليار درهم.

خاصكم تعرفوا بلي ملي جيت كانوا رجال الأعمال ملي تيجلسو قدامي في اللقاءات تشوف شي وحدين فيهم ماشي كيبغوا البترول بحال إلى البترول كيحرقهم، لأنه كيتسالوا 500 مليون والزيادة ديال أموال الدولة وما كينش اللي يخلصهم وهما تيغوتوا الله اللي خلقهم.

ما بقيتش تشوفهم كاع، هذه مزيانة في المغاربة، إلى قضاو حاجتهم ما تعاودش تشوفهم.

وكما تعلمون، فإن تحسن هذه المؤشرات يستتبع تعزيز ثقة الفاعلين والشركاء في الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحسن عام في أدائه مما ينعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي، ورغم ذلك، راه اللي درنا غادي تكون الأمور واضحة، راه الجانب الاجتماعي ما غيتحسن بطريقة حقيقية حتى يتحسن الاقتصاد، والاستثمار يعني في مختلف المجالات، مما ينعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي.

ورغم ذلك فإن ثمة إكراهات مالية واقتصادية لا تزال قائمة، مما يُجتم علينا مزيدا من الجهود من أجل التحكم في النفقات العمومية وترشيدها وتحسين نجاعتها، وهذا باق ما درناهش بالشكل المطلوب، ولا أخفيكم ماشي ساهل، وتحسين التوازنات المالية والتنافسية الاقتصادية وتخفيف الطاقات الاقتصادية الوطنية، خاصة المقاومة والاستثمار باستكمال الإصلاحات ذات الصلة، ومنها هاذ الشي اللي سولوا عليه الإخوان ديال القانون ديال

² Taxe sur la Valeur Ajoutée

³ Office National des Chemins de Fer

⁴ Office National de l'Electricité

المؤسسات الجامعية من 113 إلى 119 مؤسسة ما بين الموسمين 2011 - 2012 و 2015 - 2016.

كما تم تعزيز وتطوير الخدمات الاجتماعية الموجهة للطلبة من خلال إحداث التغطية الصحية المجانية لفائدتهم، هاذي 20 عام وهي كتنسى، المناضلين ديال الاتحاد الوطني لطلبة المغرب اللي دابا ولاو مستشارين وربما قربوا يتقاعدوا راه تيعرفوا بلي هاذ الطلب ملي كانوا كيقراوا وهما كيغوتوا عليه، الحمد لله حتى جات هاذ الحكومة عاد خرجاتو للوجود.

.. والرفع من مبلغ المنح ومن عدد المستفيدين منها، من 182.500 إلى 330.000، ولاد من هاذو اللي زدناهم المنحة؟ بين 2011 - 2012 و 2015 - 2016، وقد خصص للمنح برسم الموسم الحالي مبلغ 1.9 مليار درهم.

وفي نفس الاتجاه تم رفع الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية ب 4974 سرير، لتصل إلى 58.976 سرير، راه ما بقاش الغوات اللي كان كيكون على الأحياء الجامعية، ماشي لأن كل شي تيلقي، لا، ولكن اللي تعطاتو كيترفع شكون.

ورغم هذه المنجزات فإن القطاع بمختلف مكوناته لا يزال يعاني من عدة مشاكل، كالاكتظاظ وتدني مستوى الجودة.

ومن أجل تأهيل منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي وفق مقاربة شمولية، فإن الحكومة ستقوم بترجمة أهم مضمين رؤية 2030-2015 التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في قانون إطار، مع العمل على تنزيله إن شاء الله.

أما في مجال الصحة:

السيد الرئيس،

لاشك أن قطاع الصحة ما يزال يعاني عجزا راكمه خلال عقود، على مستوى المرافق والأطر والخدمات والأدوية والولوجية وغيرها.

وقد بادرت الحكومة من أجل تأهيل هذا القطاع، إلى وضع إستراتيجية جديدة لقطاع الصحة تمتد على الفترة 2012-2016، وترتكز على تحسين الولوج للخدمات الصحية وتعزيز صحة الأم والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير آليات الوقاية والسيطرة على الأمراض وتحسين الحكامة وتعميم التغطية الصحية الأساسية وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، وتعزيز الإطار القانوني وتوطيد الجهوية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وموازاة مع ذلك تم رفع الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع، من 10.89 مليار درهم سنة 2011 إلى 14.28 مليار درهم سنة 2016، هاذي راه 3 دالمليار ديال الدرهم إضافية وأكثر، راه ماشي ساهلة اللي زدنا في الميزانية من 2011 إلى 2016.

وتم تعزيز الموارد البشرية لهذا القطاع حيث استفاد من 13.691 منصب مالي خلال الفترة من 2012 إلى 2016، كما تم تعميم نظام

وعلى صعيد المجهود المالي، رفعت الحكومة من حجم الاعتمادات الموجهة للقطاعات الاجتماعية رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، إذ دأبت على تخصيص أكثر من نصف اعتمادات الميزانية لهذه القطاعات.

واعتبارا لعامل الوقت سأتوقف فقط عند بعض المنجزات والتدابير الجاري تنفيذها في أهم القطاعات الاجتماعية.

في مجال التربية والتكوين المهني والتعليم العالي:

إن جهودا كبيرا بذلت خلال السنوات الأخيرة لإصلاحه وتأهيله، فقد خصص للتربية والتكوين 45.9 مليار درهم سنة 2015، وارتفع عدد التلاميذ الممدرسين بنسبة 4.7%، يعني كان عندنا 6.57 مليون سنة 2012 ديال التلاميذ، دابا عندنا 6.88 مليون برسم الموسم 2015-2016.

وارتفع عدد المؤسسات التعليمية من 10.208 ديال المؤسسات إلى 10.805 ديال المؤسسات، يعني بزيادة 600 مؤسسة تعليمية، واللي تيعرف أشنو هما المؤسسات التعليمية غير أشنو هو القيمة ديال هاذ الشي، برسم نفس الفترة منها 54% بالعالم القروي.

وعلى صعيد الدعم الاجتماعي تم الرفع من العدد الداخليات من 574 داخلية إلى 832 ما بين 2012-2015 كلشي تيعرف بلي واحد الوقت كان التوجه هو الإلغاء ديال الداخليات، كان غادي ذاك الشي في اتجاه النقص منها والإلغاء ديالها، اليوم تناخذوا بعين الاعتبار أن كين مناطق إلى ما دارتش فيها الداخليات ما غاديش يقرأو الدراري، وخصوصا الفتيات.

وارتفع عدد المستفيدين منها من 45.866 مستفيد إلى 103.871، من 103.871 إلى 149.737 خلال نفس الفترة، ووصل عدد المستفيدين من برنامج "تيسير" خلال الموسم الجاري، هذا راه تعطيوه للدراري اللي كيجيو يقرأو تعطيوهم واحد المساعدة 80 درهم و 100 درهم و 120 درهم، إلا كانت المعلومات ديالي دقيقة، خلال الموسم الجاري إلى 828 ألف مستفيد من 524.400 أسرة، وارتفع عدد المستفيدين من التربية غير النظامية من 14.5% مقارنة مع الموسم الماضي ليصل نحو 70 ألف مسجلا.

وفي مجال التكوين المهني، تواصلت الجهود الرامية إلى تنوع التكوين وتوسيعه نحو مهن جديدة، كالسيارات والطيران والطاقت المتجددة وتقريبه من المستفيدين، وقد بلغ عدد المسجلين بالتكوين المهني 390 ألف برسم 2014 - 2015، يؤطروهم 19.500 مكون، على كل حال على مستوى ديال القارة الإفريقية، الآن أصبح المغرب ولله الحمد يعني منارة يمكن هو الأول أو الثاني في التكوين المهني.

أما فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي، فقد تم رفع الاعتمادات المالية المرصدة له من 8 إلى أكثر من 9.8 مليار ديال الدرهم ما بين 2011 و 2016، وخصص له 2100 منصب خلال نفس الفترة إضافية.

وتم كذلك رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الجامعي، بنحو 35 مقعد، ما بين 2012 - 2013 و 2013 - 2014، كما انتقل عدد

إحداث 15 مصلحة متنقلة للمستعجلات الطبية الاستشفائية، 7 منها مشغلة حاليا، تأهيل ودعم 12 مصلحة المستعجلة الطبية الإستشفائية، إحداث 40 وحدة للمستعجلات الطبية للقرب، وسيتم إحداث 40 وحدة أخرى، توزيع 330 سيارة إسعاف، 330 مجهزة بأحدث التجهيزات البيوطبية لعدد من الأقاليم والجهات ما بين 2012-2015.

اقتناء مستشفى متنقل تعزيزا للعرض الصحي بالمناطق النائية والصعبة الولوج، هذا مستشفى كامل كيتحرك تيمشي للبوادي وتيمشي..

كما تواصل الحكومة توسيع العرض الاستشفائي بتعزيز شبكة المستشفيات وتأهيل المستشفيات العمومية وتحسين خدماتها، وبهذا الخصوص سيتم قريبا الشروع في بناء مراكز إستشفائية جامعية بكل من أكادير وطنجة والرباط، والقيام بالدراسات المتعلقة بإنجاز مركز استشفائي جامعي بجهة العيون الساقية الحمراء.

كما سيتم تشغيل 3 مراكز استشفائية في كل من الصخيرات - تمارة وخنيفرة وسلا، وإتمام أشغال إعادة بناء مركزين استشفائيين بكل من القنيطرة والدار البيضاء.

وفي مجال السكن:

لقد شكل تحسين الولوج إلى السكن اللائق إحدى أولويات السياسة الاجتماعية ببلادنا، خاصة بعد إطلاق برنامج "مدن بدون صفح" سنة 2004، وتسعى الحكومة إلى توفير الظروف المواتية لإنتاج سكن لائق وتنوع عروض السكن.

ولقد حقق برنامج "مدن بدون صفح" نتائج إيجابية، بالرغم من الإكراهات الكبيرة والتي دخل لها القطاع كيعرف باللي هذا واحد البئر لا قعر له، تفررت، تبدل الناس تعطيهم الأرض، تعطيهم الدار، واحد يقول لك أنا خاصني الدار لولدي، واحد لابنتي، واحد لأمي، وسير وتأكد باللي ذاك الشئ صحيح ولا ماشي صحيح، والناس ديال السلطة وإلى آخره وأنت كدور.

حيث تم إعلان 55 من أصل 85 مدينة وجماعة حضرية بدون صفح، واستفاد هذا البرنامج منذ انطلاقه 251 ألف أسرة، من أصل 380 ألف، وتم هدم تجمعات صفحية كبرى، خصوصا في مدينة الدار البيضاء ككريان باشكو، والسكوبلة وطوما، في حين توجد بعض التجمعات الصفحية الكبرى في مراحل متقدمة من الهدم، ككريان سونطرال بالحي المحمدي.

وفي ما يخص الدور المهددة بالانهيار، والحمد لله راه واحا كتوقع بعض المرات، راه نقص ذاك الشئ، لأن واحد الوقت اتخذنا القرار باش الدور المهددة بالانهيار يخرجوا موالها بأي وجه كان، رغما عنهم، ومن بعد نلقاوا لهم حلول، ماشي نخليوهم حتى يموتوا عاد نولوا كند.

حيث تمكنا من حصر الدور السكنية الآيلة للسقوط على صعيد المملكة في 43.734 بناية، منها 21 ألف تم التعاقد بشأنها بجمعة إقليمية تبلغ 3.4 مليار درهم، فيما البنات المتبقية هي قيد الدراسة، وقد صادقت

المساعدة الطبية الذي أعطى انطلاقته الفعلية جلالة الملك في مارس 2012، حيث سُجل أكثر من 8.5 مليون مستفيد، شكون اللي طرح هاذ السؤال ديال ال "RAMED"؟

إلى حد الآن 3.36 مليون أسرة بنسبة تغطية وصلت 99% من إجمالي الفئة المستهدفة، وصحيح ملي تيمشي شي واحد يطلب بعض المرات شي حاجة بحال السكانير، ولا بحال شي عميلة جراحية كيتطلب منو بعض المرات وقت كبير، ولايني كين فرق بين تيمشي وتسنى وبين ما يكونش كاع، راه ملي جينا لقينا هاذ النظام في أزيلال بوحدها.

وعلى مستوى السياسة الدوائية، خفضت الحكومة إلى متم شتنبر 2015 أئمنة حوالي 1800 دواء، والله إلا أنا رئيس حكومة وهاذ الشئ تبتعو حرف بحرف، ملي تنبقي نشوف هاذ الإنجازات في مختلف القطاعات وقطاع الصحة بالخصوص تنقول تبارك الله.. إوا 1800 دواء.

كما تم العمل على توفير دواء جنيس مقاوم لالتهاب الكبد الفيروسي س (L'hépatite C) كان الثمن ديالو 80 مليون، السيد وزير الصحة تبارك الله عليه مع الناس ديالو أنتجوه في المغرب ب 3000 درهم، المواطن باش يتعالج من 80 مليون غيخلص 3000 درهم، غير هادي كان خاص إلا جاء عندكم هنا توقفوا تصفقا عليه طويلا، عزيز عليا، صحيح، اللي كيخدم عزيز عليا يكون من (PPS⁵) ولا من شي واحد آخر يدبر لنحو.

بعدها كانت تبعه الشركات الأجنبية بليون درهم، وبهم هذا الدواء حوالي 625 ألف مواطن مغربي مصاب بهذا المرض.

وعلى مستوى تيسير الولوج إلى العلاج تم إطلاق المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الاستشفائية وما قبل الاستشفائية وتفعيل هذا المخطط، إطلاق الرقم الوطني الموحد للمكالمات الطبية الاستعجالية، 141. ما كنتشعروش بلي كآتنا إن شاء الله على الأقل بدينا تنشبهو للدول المتقدمة، عمرو كان هاذ الشئ، عمرو كان ألسي دعيدعة، تمرض تعيط 141، وليني مشكلة هاذي،

اقتناء 4 مروحيات (hélicoptères) لكل من مراكش، وجدة، العيون وجمعة طنجة تطوان، كانوا قبل (les hélicoptères) ولايني ماشي ديال وزارة الصحة، وتيمشيو غير عند فلان وفلان، اليوم تيمشيو يجيبو المرأة اللي مسكينة كناول في الدوار ومهددة بالموت، تيمشيو يجيبو الجثة ديال واحد الإنسان مسكين مات في الثلج باش ما ياكلوهش الحيوانات، ولي المواطن المغربي العادي اللي ساكن في الجبل وساكن في الريف وساكن في الدوار وساكن في البادية حتى هو عندو قبة وتتحرك (les hélicoptères) من أجله.

إنجاز 60 وحدة استشفائية والبدء في تشغيلها، إحداث 11 مصلحة جموية للإسعاف الطبي الاستعجالي (Samu⁶)، 9 منها مشغلة حاليا،

⁵ Parti du Progrès et du Socialisme

⁶ Service d'Aide Médicale Urgente

طالبى العمل في إطار عقود شغل غير محددة المدة، مقابل تحمل الدولة لخصّة المشغل برسم التحويلات الاجتماعية من رسم التكوين المهني خلال 24 شهر، وإعفاء الأجراء من الضريبة على الدخل في حدود 5 أجراء.

وضع نظام المقاول الذاتي، الذي خول له نظام جبائي تحفيزي ومساطر مبسطة لتشجيع الشباب على التشغيل الذاتي، هذا غادي ييدا يخلص (Je crois) ما بين 1 و2% من الضريبة على كل المداخل ديالو.

إطلاق برنامج "تأهيل 10000 من حاملي الإجازة"، هذا برنامج درناه باش الحاملين ديال الإجازة ياخذو واحد التكوين إضافي كييسمخ لهم باش يكونوا أقدر على اجتياز المباريات ديال التعليم مثلا أو يميشيو يشتاعلوا في التعليم الخاص.

إعادة تأهيل 25.000 شاب في مهن أخرى مطلوبة في السوق، تخرجوا من الجامعة ما تيعرفوش مزيان الفرنسية، ما تيعرفوش (l'informatique) قلنا نسمحوا لهم باش يتكونوا مقابل واحد المنحة تعطيوها لهم ديال 1000 درهم وتيبقاوا من 9 أشهر حتى لعام وهما تيتكونوا في الجامعات، على هاذ المسائل اللي تيتحتاجو لها عمليا.

وعلى صعيد آخر، قامت الحكومة من الرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص ب 10% على سنتين، من خلال حوار وطني لم يكن معلقا، الأخ الكريم، لم يكن معلقا على الأقل واحد 10 ولى 15 اجتماع اللي درت أنا والنقابات بما فيها نقابتكم والتي يرأسها أستاذي، ورفعته بالوظيفة العمومية إلى 3000 درهم، ما بقي حتى موظف تياخذ أقل من 3000 درهم، ورفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 1000 درهم لمتقاعدي (RCAR⁸) وتمكين الأجراء الذين لم يستوفوا شرط 3240 يوم الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هذا ملي جا الضمان الاجتماعي وهو مشكل، حتى جات الحكومة ديال عبد الإله ابن كيران وحليتنا هاذ الشي استجابة للطلب ديال النقابة الاتحاد المغربي للشغل العتيدة.. تتعرفوا القصة.

كما أن الحكومة بصدد وضع اللسات الأخيرة على نظام التغطية الصحية والتقاعد لفائدة المستقلين، الأطباء والمحامين والحرفيين وسائقي السيارات الأجرة إلى آخره، وسيتم عرضه على مسطرة المصادقة خلال الأسابيع المقبلة، وهذا راه من (Les gros dossiers) اللي لقيتهم.

ولتحسين حكمة سوق الشغل، صبت الجهود بالخصوص على إعداد إستراتيجية وطنية للتشغيل في أفق 2025، وفي هذا الإطار تم عقد برنامج مع "الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات" للفترة 2016-2020 يهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لفائدة 455.000 باحث عن الشغل وإدماج 120.000 من حاملي الشهادات في السوق الشغل ومواكبة 10.000 حامل مشروع في إطار التشغيل الذاتي خلال نفس الفترة، وهاذ الأرقام هما داروها بناء على التجارب ديالهم في هاذ العمل.

الحكومة مؤخرا على قانون خاص سيجمكن من تجاوز الإكراهات التي تطرد التدخل العمومي لفائدة ساكنة هذه الدور.

وتعمل الحكومة على تحفيز إنتاج عرض سكني يلائم القدرة الشرائية للمواطنين، حيث قامت بوضع إطار تحفيزي خاص بسكن الطبقة الوسطى، من أجل الولوج إلى سكن ذي جودة وسعر مناسبين، بالإضافة للديور ديال 25 مليون اللي كتعرفوا الدولة كتساهم فيهم ب 40 ألف درهم، وإن كنا نتساءل واش هاذيك 40 ألف درهم دائما كتمشي في الوجه ديالها في كل الحالات، راه كنعلقوا بعض المرات شي مسائل ماشي هي هاذيك.

وإجمالا، تم تقليص العجز السكني من 800 ألف وحدة سنة 2012، إلى 500 ألف وحدة سنة 2015، وسيتم بحول الله بلوغ الهدف المحدد في البرنامج الحكومي إلى 400 ألف وحدة سكنية خلال 2016، كما يتم العمل على بلوغ وتيرة 170 ألف وحدة كعدل إنتاج سنوي في أفق 2016.

السيد الرئيس،

إن إشكالية التشغيل، باتت تؤرق الحكومات في مختلف دول العالم، خصوصا في سياق الأزمة الاقتصادية وانحصار نسب النمو، ومازلنا نبذل الجهود لتوفير الظروف المناسبة للتنمية والاستثمار اللذين يشكلان مصدر لإحداث فرص الشغل، فقد أطلقت الحكومة مجموعة من المبادرات منها:

العمل بالنظام الخاص بالتعويض عن فقدان الشغل، 500 مليون درهم، حتى هذا 10 سنوات وهو كيتسنى، 500 مليون درهم باش الإنسان إلى خرج من الخدمة ديالو في القطاع الخاص كييتي يتخلص 6 أشهر في الحد ديال "SMIG⁷" على الأقل، طبعاً أنا متفق معكم هاذ الشي ما كافيش وقليل، ولكن أحسن من الوو يصبح من النهار الأول ما كاين حتى حاجة.

إدراج إجراءات جديدة في إطار تحسين نظام التكوين من أجل الإدماج، عبر تحديد مدة التدريب في 24 شهرا غير قابلة للتجديد، وتوفير التغطية الصحية للمتدربين، هاذو ناس كيمشيو يخدموا في القطاع الخاص احنا اللي كنعلقوا لهم المصاريف الاجتماعية ديالهم، تتحملها الدولة كليا، باش نشجعو الناس باش يخدموا في الأول، وباش الناس اللي كيخدمهم حتى هما ما يجيمش ذاك الشي ثقيل ويشوفوا ذاك الساعة إلى كانوا صالحين لبعضياتهم.. بحصة المشغلين من التكاليف الاجتماعية لمدة سنة في حالة التشغيل النهائي، وفي المقابل يتعين على المقاول إدماج ما لا يقل عن 60% من المتدربين الذين استفادوا من التدريب، لاحظنا باللي بعض الشركات بدأت تتدخل الناس من بعد عامين تتخرجهم، قلنا لهم اللي احتفظ ب 60% عاد زيده.

تفعيل برنامج "تحفيز"، تم التوقيع خلال سنة 2015 على اتفاقية حول إجراءات تنفيذ هذا البرنامج لمساعدة المقاولات حديثة النشأة على تشغيل

⁸ Régime Collectif d'Allocation de Retraite

⁷ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

تفعيلا للتوجيهات السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2015، يهدف سد الخصاص المسجل في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية بغلاف مالي قدره 51 مليار درهم، لإنجاز 20 ألف و800 مشروع لفائدة 12 مليون مواطن يقطنون بـ24 ألف و290 دوار، هادي فيها طرقات، فيها مستشفيات، فيها مدارس، فيها آبار، فيها تحسين السكن إلى آخره.

كما وضعت الحكومة خطة "إكرام" 2013-2016 كإطار لتحقيق التقائية مختلف المبادرات في مجال تعزيز المساواة بين المواطنين والمواطنات، واعتمدت خلال الأسابيع الأخيرة، السياسة العامة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

إن هدفنا جميعا، حضرات السيدات والسادة، هو تحقيق الرفاه الاجتماعي اللائق للمواطن، وتمكينه من خدمات اجتماعية ذات جودة وتيسير سبل الاستفادة منها، إلا أن هذا الطموح، تواجهه إكراهات مختلفة. لذلك، فإن هناك شعور في بعض الأحيان، بأن الجهود المبذولة على أهميتها، لا يصل تأثيرها إلى الحياة اليومية للمواطن، الغالب الله.

يظهر ليا سياسيا، خاصهم يداوا يقولوا أودي، هاش كاين، وراه هاد الشي مزيان، باش يدخل شوية دالأمل دالقلب ديال المواطن، وليني، راه باقي ما كلناش، راه باقي، لأنه عندنا واحد الشعور باللي ما تنديروا والو، ايوا كيفاش؟ ما يمكنش، ما عرفتش هاد الشي واش غير في هاد البلاد، ولا؟

.. نظرا لحجم الخصاص ومحدودية الموارد، ولكن أيضا وبالخصوص نتيجة ضعف الحكامة، وهو ما ينقص من فعالية ومردودية مجهود الإنفاق العمومي في المجال الاجتماعي، هادي مشكلة حقيقية، لأنه تقدر تكون الأطباء اللي بغيتي وتصيفط المرضين اللي بغيتي، وتصيفط المعلمين اللي بغيتي، وتبني المدارس اللي بغيتي.

ولكن، السؤال اللي مطروح علينا دابا، كيفاش هاد المؤسسات وهاد الأشخاص يبقوا كيخدموا الدور دياهم بحال النهار الأول؟ وتبني المراحيض في المدارس، وتدوز عليهم واحد المدة، إلا ما كانتش العناية الدقيقة من المسؤولين، هاذوك المراحيض، راك خاصك تجيب التراكم وتطيجهم، وخاصك عاود ثاني باش تبنيهم، وهكذا.

هذا هو المشكل الحقيقي. والواقع أن تمت مجالات للمبادرة على مستوى تحسين حكامه القطاعات الاجتماعية، من هندسة السياسات الاجتماعية، وعقلنة تدبير الموارد، وتحسين التنسيق والتقييم وضمان التقائية السياسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، والمضي قدما في تنزيل الإصلاحات الكبرى في هذه القطاعات.

كما أن تحسين السياسات الاجتماعية يرتبط بتحقيق تنمية اقتصادية أكبر عبر تشجيع الاستثمار والمقاولة.

لذلك، فإن الحكومة تعمل على مختلف هذه المستويات لرفع تحدي

أما على مستوى التشريع فإن الحكومة أخرجت مجموعة من النصوص في إطار تنزيل "مدونة الشغل" وتوفير الحماية الاجتماعية للمستخدمين، وتعكف على إعداد مشروع القانون التنظيمي للإضراب وإصلاح صناديق التقاعد، وراه وخرنا هاد القانون لأنه راه حتى حاجة ما ساهلة، شغال هادي وهو تيتسنى هاد القانون ديال الإضراب.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك في 18 مايو 2005 تستند على مقاربة جديدة للتنمية البشرية وفق منهج تضامني يروم محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

قد واصلت الحكومة تفعيل هذه المبادرة بميزانية قدرها 17 مليار درهم برمجتها الأربعة بين 2011 و2015 بالإضافة إلى البرنامج الخامس والحديد الذي مهم التأهيل الترابي لفائدة ساكنة المناطق التي تعاني من العزلة.

ومما ميز الشطر الثاني من المبادرة ما يلي:

- توسيع تغطيتها لتشمل 701 جماعة قروية، هادي غير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مقابل.. ولكن حتى هي كتقوم عليها الحكومة، 403 في المرحلة الأولى؛

- استهداف 530 حيا حضريا مقابل 264 من قبل؛

- إطلاق برنامج تأهيل المجال الترابي لفائدة مليون شخص يقطنون بـ3300 دوار معزول تابع لـ22 إقليم.

وبخصوص برنامج التأهيل الترابي، والذي خصص له 4.3 مليار درهم، فقد سجل منذ انطلاقه سنة 2011 إلى نهاية سنة 2014 ما يلي:

- بناء 90 مسكن للطام الطبي؛

- وافتتاح 39 مركزا صحيا؛

- واقتناء 44 سيارة إسعاف؛

- وتشيد 1896 سكن وظيفي لمدرسي التربية الوطنية؛

- وتشيد 1071 كيلومتر من الطرق والمسالك؛

- وكهربية 2248 دوار؛

- وتزويد 121 دوار بالمياه الصالحة للشرب، وكذا إحداث 400 نقطة ماء.

أما فيما يخص تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر، فقد تم كما

تعلمون إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي في إطار قانون المالية لسنة 2012، حيث يمول النفقات المتعلقة بالمساهمة في نظام المساعدة الطبية، ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمدرسة ومحاربة الهدر المدرسي، وقد تم توسيع قاعدة المستفيدين منهم، وأضيف إليهم الدعم المباشر للنساء الأرملة في وضعية هشّة، طبعا ماشي كلهم توصلوا، ولكن راه ذاك الشي غادي، راه في الأول توصلت 10.500، دابا قالوا ليا كذا و40 ألف، والمجموع اللي كاين، حوالي بين 60 و70 ألف.

كما سيتم إطلاق برنامج جديد لفائدة العالم القروي والمناطق الجبلية،

الحكومة لمواصلة عملية توسيع البنيات التحتية وتقديم الدعم لبعض الفئات الاجتماعية، فإن النتائج المحققة لازالت لا ترقى لحجم الطموحات والانتظارات المجتمعية، فلازالت بلادنا تحتل المرتبة 129 من أصل 187 دولة في مؤشر التنمية البشرية.

السيد الرئيس،

إن الواقع لا يرتفع، ويؤكد أن القوانين والمؤسسات والبرامج التي تم إقرارها خلال هذه الولاية لم تستطع أن تحمي بعض الشرائح المجتمعية من التهميش المادي، بل وعلى العكس من ذلك ساهمت في تكريسه، بل بعد أن أضحي الأمل في الارتقاء الاجتماعي مجرد وهم لدى الأغلبية الساحقة وخاصة في صفوف الشباب.

أجل السيد الرئيس، الشباب، الشباب الذي التزمتم بجعل قضاياها الأولوية الإستراتيجية وورشاً حكومياً أبقياً يضمن لهم الولوج العادل للخدمات الأساسية.

والواقع المعاش أن الحكومة لم تنجح في الوفاء بالتزاماتها وأن أعداداً كبيرة من شبابنا اليوم يعيشون واقعا نفسياً واجتماعياً صعباً يدفعهم إلى الانزواء لشعورهم بالتهميش واليأس، وفقدانهم الثقة في إمكانية إيجاد الحلول الممكنة لمشاكلهم.

الواقع المعاش كذلك، يوضح أن الاختلال الذي طال منظومة القيم ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ساهم في تنامي مخاطر سقوطهم في الانحراف والتشدد والتعصب والتطرف.

إن مسؤوليتنا جميعاً، أغلبية ومعارضة، أحزاب وقبالات، ومسؤوليتنا أن نجعل من قضايا الشباب أولوية الأولويات، لإعداد شباب معترين بانتمائهم للوطن، محافظين على إنسيبتهم، متشبثين بالقيم الدينية السمحة، وأول لبننة في هذا البناء إعادة الثقة إلى المدرسة والجامعة العمومية التي أضحت وكأنها مخصصة للفئات المعوزة والفقيرة.

لازلنا بعيدين كل البعد، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن تحقيق الأهداف، أهداف البرنامج الحكومي، بعيدين كل البعد عن تحقيق تعميم التمدرس للإناث والذكور، بعيدين كل البعد عن تقليص معدل الأمية إلى 20%، كما التزمتم بذلك في البرنامج الحكومي، في الوقت الذي تشير فيه أرقام الإحصاء العام للسكان والسكنى إلى أن حوالي 32% من المغاربة لازالوا أميين.

وانتظرنا قرارات الإصلاحات الكبرى، لكننا فوجئنا، مع كامل الأسف، ببرامج وقرارات سطحية لم تستطع النفاذ إلى عمق الإشكاليات، بل وعلى العكس من ذلك جاءت في بعض الأحيان متنافية ومتعارضة مع المتطلبات الاجتماعية، احتجاجات برنامج، احتجاج "برنامج مسار"، احتجاجات أساتذة مراكز التكوين، احتجاجات طلبة كلية الطب، وآخرها مذكرة السيد وزير التربية الوطنية.

أبعد أكثر من 3 عقود اكتشفت الوزارة الطيبة أن اللغة العربية هي

تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية متوازنة ومستدامة وتدارك العجز الاجتماعي.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الجزء الثاني من هذه الجلسة مخصص للتفاعل والتعقيب على جواب السيد رئيس الحكومة المحترم.

الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي في حدود ما تبقى لديكم من الوقت السيد المستشار المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للتفاعل والتعقيب على جوابكم، السيد رئيس الحكومة المحترم.

وأود في البداية أن أشكركم على المعطيات التي جتتم بها ونورتم بها مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام، مؤكداً لكم أن تعاطي الفريق الاستقلالي مع مراقبته للعمل الحكومي سينتصر كما هو الحال دائماً لمصلحة الوطن على دون سواها، بمعارضة واقعية مُدركة لطبيعة المطالب العادلة للفئات الاجتماعية وللسياقات التي تُوْطَرها، بعيداً عن الترضيات وعن التأويلات وعن لغة المزايدات، وبعيداً كذلك عن خطاب التمجيد الهادف إلى دغدغة المشاعر والأحاسيس.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أعلنتم أكثر من مناسبة سواء خلال عرض البرنامج الحكومي أو في القوانين المالية عن التزامكم الصريح بإعطاء الجانب الاجتماعي أولويته القصوى في السياسات العمومية، وتعهدهم بتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية، ففي شتبر الماضي أعلن المنتظم الدولي عن نهاية أجندهته الأولى المتعلقة بأهداف التنمية الألفية 2000-2015 وعن أهداف التنمية الجديدة في أفق 2030.

ومن الطبيعي جداً أن نسائلكم عن مدى وفاء بلادنا بالتزاماتها مع المنتظم الدولي وعن مدى تحقيق الالتزامات المسطرة في برنامجكم الحكومي. فباستثناء النتائج المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يراها جلالة الملك نصره الله، وباستثناء كذلك الجهود التي تبذلها

26.3%.

وبصفة عامة، فقد عرف مستوى النمو من مناصب الشغل خلال هذه الولاية تراجعا ملموسا، حيث لم يتجاوز 9000 منصب شغل لكل نقطة نمو سنة 2014، والحال نفسه تعيشه المنظومة الصحية ببلادنا التي تعاني من اختلالات بنيوية خطيرة لم يتمكن من سد الخصاص المهول المسجل في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية.

لم يتمكن من الحد من التفاوت الصارخ في توزيع الموارد البشرية وفي الولوج إلى الخدمات الطبية.

لم يتمكن أيضا من تقليص عدد الوفيات، وفيات الأمهات والرضع، لازلنا نفقد حوالي 112 أم و 29 طفل عند الولادة، وهو وضع يزداد تفاقما في العالم القروي الذي ينخفض فيه معدل العمر المتوقع عند الميلاد بحوالي 5 سنوات مقارنة بالوسط الحضري، حسب التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2014.

اليوم الأطباء المقيمين والداخليين في إضراب وفي اعتصام وكل تأخير تؤدبه الحكومة، وكل تأخير يؤديه ذلك الفقير الذي ينتظر العلاج.

اليوم كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، النزاعات الاجتماعية للطبقة العاملة ضاربة أطنابها.

لم يتمكن، السيد رئيس الحكومة، من تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، حيث تتحمل الأسر المغربية وخاصة الفقيرة منها أزيد من 56% من تكاليف الخدمات الصحية، لم يتمكن من تجاوز الارتباك الكبير المسجل في تفعيل قرارات تخفيض أسعار بعض الأدوية التي تثقل كاهل الطبقة الفقيرة والمتوسطة، لم يتمكن لحد الآن من الحد من الاختلالات المسجلة على مستوى نظام المساعدة الطبية "RAMED"، والمشاكل التي تعترض فعاليته، خاصة فيما يرتبط ببطء توزيع البطائق وتعدد الانخراطات والتمويل. وتتساءل، السيد الرئيس، عن مصير الصندوق العمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين، الذي تتهمدت به الحكومة وعن أسباب التأخر في توسيع مجال الاستفادة من أنظمة التأمين الإجباري، حتى يشمل أصحاب المهن الحرة والمستقلين وآباءهم، وغيرهم من الفئات؟

السيد الرئيس المحترم،

إن الأزمة الاجتماعية ليست أزمة تقنية أو موازاتية، إنها في العمق أزمة سياسية مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات الاجتماعية، وقد صار من اللازم عليكم تحمل المسؤولية السياسية لتجاوز حالة الانحباس وإعادة الاعتبار لمؤسسة الحوار الاجتماعي.

ويصعب علينا اليوم أن نتفهم حقيقة تصور الحكومة للمسألة الاجتماعية في ظل عدم قدرتها، وهي في سنتها الأخيرة، على إنتاج أي اتفاق اجتماعي كبير، على عكس الحكومات السابقة.

العائق أما تجويد وإصلاح المنظومة التعليمية وتطوير المواد العلمية! اسمحو لي سيادة الرئيس، (لأشير لأن الفريق الاستقلالي سبق له أن عبر عن موقفه الراض لهذه المذكرة لكن مع كامل الأسف جاء السيد وزير التربية الوطنية ولم يستطع الدفاع حتى على ما قام به، بل قام بتحقيق هذا المجلس بسياسيه وإدارته.

أبهذا السلوك يمكننا أن ننهض بالتعليم؟ سلوك فيه كثير من الاستخفاف وتقزيم للدور الرقابي لمكونات الإدارة والسياسية، وكان حريا بالسيد الوزير أن يكرم هذه المؤسسة بالتوقير والاحترام).

فهل يمكن الرهان على المنظومة التعليمية في ظل هذا الوضع؟ هل يمكن الرهان على المنظومة التعليمية في ظل غياب اهتمام برجال التعليم؟

هل يعقل، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن نتحدث عن الإصلاح ولازالت العديد من مؤسسات التعليم العالي تمنع الطلبة من مواصلة تعليمهم بحجج تقادم شهادة البكالوريا؟

هل لنا أن نتحدث عن الإصلاح والأبواب موصدة لولوج أسلاك الماجستير والدكتوراه بدعوى الانتقاء، والحقيقة أن ثقافة باك صاحبي والرشوة لازالت محددنا أساسيا في هذا الولوج؟

الجواب، السيد رئيس الحكومة المحترم، الجواب عن كل هذه الأسئلة متروك لكم، لكننا نعتبر أن جزءا من الجواب مرتبط بطبيعة السياسات التي نهجتها الدولة منذ عقود في ميدان التعليم، والتي افتقدت لأي سند شعبي أو مشروعية ديمقراطية.

السيد الرئيس،

إن استفحال الهوة بين منتوج المؤسسات التعليمية العمومية وسوق الشغل يساءل في العمق السياسة الحكومية في مجال التشغيل ومحاربة البطالة.

ومن باب التذكير، نذكر أنفسنا ونذكركم سيادة الرئيس، أنه في عهد حكومة السيد عباس الفاسي وخلال 4 سنوات من ولايتها التي لم تكتمل، تقلص معدل البطالة من 9.5 إلى 8.5% وتم خلق حوالي 136 ألف منصب شغل سنويا، أما الحكومة الحالية وخلال أربع سنوات انتقل معدل البطالة من 8.5% إلى 10.1% متجاوزا بذلك الحاجز السيكولوجي حسب الإحصائيات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط، علما أنك التزمت في هذا الإطار بتخفيض معدل بطالة إلى 8% في نهاية الولاية الحكومية، وتحقيق متوسط معدل النمو في حدود 5.5%، فلا معدل النمو تقلص، ولا معدل البطالة تراجع.

وهنا لا ينبغي الاكتفاء بهذا المؤشر لقياس مدى نجاح السياسة المتبعة في تنشيط سوق الشغل، بل ينبغي أيضا أن نستحضر حجم التناقضات الصاروخية لسوق الشغل، حيث أن 61.5% من النشيطين المشتغلين هم بدون شهادة، فيما معدل البطالة في صفوف خريجي الكليات يصل إلى

المتقدمة؟

ما يمكنش، الرقم ناطق ما معنى 129 هذا المؤشر دالتمية البشرية للأمم المتحدة يبنى على الدخل الفردي، على التعليم، على الصحة، على الفوارق الاجتماعية.

الدخل الفردي ضعيف جدا، التعليم على حافة الإفلاس، الصحة مرضانا يعانون على قارعة وأمام أبواب المستشفيات والمراكز الصحية، الفوارق الاجتماعية خيالية، بل أكاد أقول أسطوانية، لا تُطاق، هاذ هو معنى هاذ الرقم.

أين نحن من مصاف الدول المتقدمة؟ وإلى درت لكم جرد للدول اللي سابقانا، غنقول عار علينا، نحن المغاربة كلنا غنمحيو الألوان السياسية، غنمحيو الاتماءات، نحن كمغاربة هاذ الرقم لا يجعلنا نعتز ببلدنا، نحن معتزون بوطننا، بتاريخنا، بحضارتنا، بأصولنا، ولكن اليوم بهاذ الشي اللي وصلنا له واحنا مسؤولين عليه جميع.

وأقول في هذا الباب (العجز الحاصل في السياسات الاجتماعية هو عجز عابر للحكومات، ماشي هو ديال هاذ الحكومة، ديال كل الحكومات). وبالتالي إلى شفنا الباهاماس فاتتنا، عمان، لبنان الأردن، تونس، الجزائر، الفلبين، الفيتنام، وقس على ذلك.

المؤشرات كايئة كثيرة ولكن غادي نكتفي بهذا باش نقدر نذاكر في حاجة أخرى على حسب الوقت، مؤشر الفقر، لابد نقولوا، عندنا 8.5 مليون ديال المغاربة، مواطنين ماشي رقم، ماشي رقم، 8.5، هاذو مواطنين، كل مواطن له كرامته، له عزته، يشعر، تبحس، كيغيشوا العذاب ديال الفقر المدقع، هذه هي حقيقتنا اليوم في المغرب، هاذ المواطنين يعيشون الألم والعذاب الأليم مكرفين تيتكرفصوا في المداشر، في القرى، في الحواضر وفي ربوع المملكة، موزعين هاذ 8.5 مليون ديال المغاربة.

التشغيل، على كل حال ما غنضطرش على شحال باش التزمت الحكومة وفينا احنا، وهاذ الشي بالأرامل، رغم على أهمية ما أنجز، ولكن غنرجع لهاذ الموضوع وغادي نذاكر عليه فيما بعد، دابا نطرح السؤال ونعاود نؤكد عليه، اعلاش بالضبط ما نجحناش؟

غنعطيك واحد الرقم ونشوفو الاهتمام ديلنا، الحكومة ديال دابا واللي سبقوها بالقضايا الاجتماعية والأوضاع الاجتماعية، تذاكروا غير على الميزانيات، كيفاش تطورت الميزانيات في هاذ 4 سنين من 2012 إلى 2015، لاحظوا معي رئاسة الحكومة، وزارة العدل والحريات، وزارة الاتصال، وزارة التجهيز والنقل، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان تطورت ب 40%، وزارة التعليم تطورت ب 24%، وزارة الصحة، وزارة السكنى، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، اللي مفروض تيمهوا بالقضايا الاجتماعية ب 20%، ولكن غادي نقول لكم راه واحد الوزارة أخرى مهممة حتى هي بالشؤون الاجتماعية والأسرة حتى هي فازت بحصة 40% اللي هي وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت، شكرا لك.
الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

في البداية أود أن أعبر عن قناعة راسخة لدى فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، على أن الموضوع، اللي احنا بصدده اليوم، لا يحتمل منا أن نتبع أسلوب تصيد الأخطاء أو الإخفاقات ديال الحكومة في هذا المجال، نقول اعلاش من بعد؟

ولكن، كذلك لا يحتمل أن نتبع الحكومة خطابا تبريريا للفشل، فالسيد رئيس الحكومة اللي استمعنا له إمعان يُقر بأن الحكومة لم تتوقف في إنجاز ما التزمت به في برنامجها الحكومي من خلال ما استمعناه في مداخلته.

البرنامج الحكومي هو هذا، تصفحته في المحور المتعلق بالقضايا الاجتماعية، كايين فيه ما يقرب 400 سطر في الورقة، من تعليم، من صحة، من سكن، من تشغيل، من ذوي الاحتياجات الخاصة، من الأسرة، من الطفولة، من نظام الحماية الاجتماعية.

أكاد أجزم وأقول أن 90% من 400 سطر اللي كايئة هنا ما تنجز فيها حتى حاجة.

المشكل ليس واش تنجز ولا ما تنجزش، هو ما تنجزش، والواقع ناطق، واقع المغاربة ينطق بهذا، ولكن المشكل هو اعلاش؟ اعلاش ما استطعناش ننجحو في إقامة سياسة اجتماعية ناجعة وفعالة، اعلاش ما استطعناش وما نجحناش في إقامة منظومة للحماية الاجتماعية فعالا وناجعا، وتعود نتأجه على معظم المواطنين المغاربة؟

هذا هو السؤال اللي كيأرق، واحنا اليوم تحت القبة جينا بغرض الحوار للبحث عن مكامن الخلل، لا يكفي أن نُبرر فشلنا.

فالخطاب التبريري لا يقنع صاحبه وبالآخرى يقنع المتلقي، إذن فلنبحث اعلاش بالضبط؟ صعب علينا ندير جرد لكل ما التزمت به الحكومة في هاته المجالات، ولكن على كل حال فالبرنامج الحكومي متوفر، وبالتالي يمكن يطلع عليه الجميع.

فقط في هذا الباب، أريد القول اعلاش فشلنا؟ باش نؤكدو بعدا على الفشل لنستنتق بعض الأرقام.

مؤشر التنمية البشرية كما سبق لزميلي اللي سبق، 129/187 المغرب 129/187، واش بهذا الرقم غنقولوا على أن بلادنا في مصاف الدول

الحوار، طالما أننا كنعياو من الحوار نخرجو على بلادنا، بلادنا تحتاج إلى الصمود في الحوار بين مختلف الفرقاء، النقابات، الباطرونا، الأحزاب، البرلمان، الحكومة والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، ونجلسوا وتذكروا وتجاوزوا حول نموذج جديد للحماية الاجتماعية في بلادنا.

النموذج اللي ورثناه من الاستقلال لليوم أثبت إخفاقه وفشله، باش ما نقولش الحكومة، نموذج، صافي، يعني ما بقاش قادر يجاوب على المتغيرات اللي وقعت، الحاجيات ديال المغاربة على الإنتظارات ديال المغاربة، لابد من النظر في هاذ النموذج.

على كل حال للوقت، ولكن بغيت نقول ونختم بواحد الكلمة على الأقل هاذيك الحبيزة اللي كنتجوها تقسم بشكل بشكل عادل. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس، شكرا. المداخلة الموالية لفریق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل شيخي:

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلوة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في البداية أن أذكر بالسياق الذي انطلق فيه عمل هذه الحكومة كما ورد في كلمة رئيسها والذي اتسم بأوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة، حيث كان بلدنا آنذاك قد خرج لتوه من أوضاع سياسية مضطربة بفعل الحراك الشعبي والشبابي الذي عرفته بلادنا، والذي رفع من سقف مطالب المواطنين، لاسيما منها المطالب ذات الصبغة الاجتماعية، والتي تطلبت من الحكومة السابقة لتقديم إجابات ذات كلفة مالية مرتفعة.

لاسيما، كما قلت، باشرت هذه الحكومة محامها بجرأة وشجاعة، وشرعت في فتح أوراش إصلاحية كبرى، لم تكن الحكومات السابقة تجرأ على مجرد الاقتراب منها.

وكان من بينها، في المجال الاقتصادي، تخلص مالية الدولة من عدد من السياسات التي كانت تأخذ بخناقها وترهبها لتقلبات أسعار سوق النفط الدولي، ولا تسمح بهوامش معقولة لتمويل الاستثمار العمومي، ودعم عدد من المشاريع الاجتماعية، وتسمح بتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. واستطاعت الحكومة بفضل هذه السياسات الشجاعة، وعلى الرغم من الإرث الاجتماعي الثقيل الذي ورثته، وبالموازاة مع السعي المستمر لاستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، أن تطلق من جهة مزيدا من

معنى هذه الأرقام وإلى بغينا نستنتقوها أن اللي حكم الحكومة في توزيع الاعتمادات أو ثمار ديال النمو ديال المغاربة، على بساطته وتواضعه، ولكن كين شي حاجة، على كل حال تنتجوا شوية، مرة تديرها 4، مرة تديرها 3، مرة تديرها 5، وهناك الشيء اللي كنتجوه نعرفوا كيفاش نوزعوه، أولا على المغاربة في هاذ الشيء هذا، وثانيا غادي نوزعوه بشكل عادل.

فأعتقد أنه إلى بقينا محكومين بالمنطق اللي طلع للحكومة يوزع الغنيمة لن نعالج الملف الاجتماعي، هنا كين المنطق ديال توزيع الغنيمة، كذلك لأنه هاذ الشيء اللي نتقول تياكدو كذلك الطريقة ديال هيكله الحكومة والطريقة اللي تمت به توزيع الحقايب الوزارية.

اعلاش فشلنا في هاذ المجال الاجتماعي؟

ممكن نجهدوا ما يمكناش نبرروا وقولوا على أنه تحسين الأوضاع الاجتماعية لن يتسنى إلا بتحسين الأوضاع الاقتصادية، هذا خطاب تبريري، يمكن لنا نديرو شي حاجة أكثر، نجهدوا والمغاربة لا ينقصهم الإبداع، لا ينقصهم الذكاء الاجتماعي، باش بهاذ الشوية اللي عندنا زيدوا تطوروا السياسة الاجتماعية ديالنا، مثلا غير عدد المتدخلين، عندنا تضخم مؤسساتي، واحد العدد بالمؤسسات اللي تتدخل في نفس القطاع، عندنا ثلاثة المستويات في هاذ الباب، عندنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عندنا السياسات الحكومية ديال القطاعات وعندنا الوكالات ديال التنمية، بل الأدهى أن حتى القطاعات الحكومية مبلقنة في هذا الباب، واحد العدد بالوزارات كيتهم بالشؤون الاجتماعية، 4 ولا 5 اللي يصعب، بل يستحيل الالتقائية في البرامج وفي الإستراتيجيات المرسومة في هذا..

هناك غياب واحد العديد من الآليات، رغم أنه بلادنا تتوفر على تجربة وعلى تراكم وعلى مؤسسات وآليات اللي تدعم منذ الاستقلال، ما كيمحليش الوقت باش نذاكر على هاذ الشيء بالتفصيل، ولكن اليوم ما العمل؟ أش غنديرو؟

احنا كنعقولوا على أن كل الوسائل المتوفرة لبلادنا، عندنا دستور من جيل دساتير الحقوق، شحال دالفصول كيتذكرو على هاذ الحقوق الاجتماعية، 31، 32، 33، 34، 35، 39، 40، إذن عندنا آلية دستورية اللي ممكن نكبو على معالجة هاذ آسومو..

عندنا حكومة باختصاصات واسعة اللي كتمكنا من تحمل المسؤولية ديالها كاملة في إنتاج السياسات العمومية في هذا المجال، عندنا الاستقرار فبلادنا، وشفتو بعض البلدان تقدمت علينا في المؤشرات رغم أنه كنعيش عدم الاستقرار، وعندنا أكثر من هذا، وقتله قبيلة، عندنا الذكاء الجماعي للمغاربة وما كنعستغلوهش.

فأشئو خاص؟ خاص الحوار، خاص المفاوضات، خاص الإنصات، نذاكرو في هاذ الموضوع.

أنا أقول، عندنا واحد المشكل في هاذ البلاد اللي خاصنا تداركوه، خاصنا الحوار ثم الحوار ثم الحوار، ما تقتطوش وما نعاوش من

مجال سياستكم الاجتماعية، أود أن لا تفوتني الفرصة لأشيد بتفعيل المبادرة الملكية المتعلقة بإحداث صندوق دعم التنمية بالوسط القروي والمناطق الجبلية، في إطار قانون المالية لسنة 2016.

كما نشيد، السيد الرئيس، من جهة أخرى بالتجاوب الحكومي مع المطالب المعقولة والمشروعة والقانونية لمختلف فئات المجتمع، مع التأكيد على المقاربة التشاركية مع كل الهيئات والفئات المعنية، والتأكيد أيضا على أن الاستجابة للمطالب ينبغي أن تتم في إطار مقتضيات الدستور وضوابط القانون.

وفي هذا الصدد، نوه بتدبير الحكومة لمطالب المواطنين في قضية غلاء فواتير استهلاك الماء والكهرباء بمدينة طنجة، ونوه كذلك بتجاوب المواطنين وتضجهم.

إن ما قدمناه من أمثلة ومن نماذج لما أنجزته الحكومة في إطار حصيلتها السياسية، ينبغي أن لا يجيب علينا، وأتم على دراية بذلك، حجم الخصاص الذي لازال موجودا في هذا المجال، لذلك لا بد من مواصلة استدراك مظاهر القصور والنقص في الحكامة في تدبير بعض البرامج والمشاريع والعمل على استدراك التدني الحاصل في نسب إنجاز بعضها الآخر.

وأود التأكيد في الختام، السيد رئيس الحكومة، على أن الاستفتاء على أداء الحكومة في كافة المجالات، ومن بينها المجال الاجتماعي يتحقق من خلال المحطات الدستورية، ومن بينها محطة 4 شتنبر التي عبر من خلالها المواطنون عن ثقتهم في هذه الحكومة وفي أدائها بعيدا عن التشكيك الذي يجلو للبعض أن...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

نعم السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة مكلف بالشؤون

العامة والحكامة:

إلى سمحتي كمنظفوا بتوقيف الجلسة لمدة 5 دقائق، الحكومة، إلى جا على خاطركم.

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على طلب السيد الرئيس؟ 5 دقائق. شكرا.

في حدود خمس دقائق.

(تم رفع الجلسة ثم استئنافها بعد مرور تسعة دقائق و30 ثانية)

المبادرات والمشاريع في المجال الاجتماعي، وأن تضمن من جهة أخرى، استدامة تمويل المشاريع القائمة وتضمن استمراريتها.

بالإضافة إلى وفائها بالتزاماتها، وخاصة اتفاق 26 أبريل بكلفة 13.2 مليار درهم كما ورد في كلمتك.

ويندرج هذا المنحى الاجتماعي في سياسة الحكومة في إطار الأهداف التي تضمنها البرنامج الحكومي، والتي من بينها توطيد مسلسل بناء مجتمع متوازن ومتمسك ومستقر ومتضامن.

واسمحوا لي، بكامل الموضوعية والمسؤولية، أن أهنتكم السيد رئيس الحكومة على وفائكم بجزء معتبر من التزاماتكم في هذا المجال.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على الإجراءات التي اتخذتها من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر من خلال إنشاء صندوق التماسك الاجتماعي، باعتمادات مالية مخصصة لتمويل العمليات الاجتماعية المتعلقة بنظام المساعدة الطبية "RAMED" وبرنامج "تيسير" للمساعدات المباشرة لدعم تدرس أبناء الأسر الفقيرة وتقديم الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشاشة وتقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة.

اسمحوا لي، كذلك السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على تخفيض أسعار عدد معتبر من الأدوية، وضمنها الأدوية التي تهم الأمراض المزمنة، وكذا الرفع من ميزانية الأدوية الموجهة للمستشفيات.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على إرساء التغطية الصحية لفائدة الطلبة، عبر نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والذي يبلغ عدد المستفيدين منه بشكل مجاني برسم الموسم الحالي حوالي 240 ألف طالب وطالبة.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على الزيادة في قيمة المنحة الخاصة بطلبة الإجازة وطلبة الماجستير، كما ذكرتم، وذلك لأول مرة منذ ثلاثين سنة، وكذا الزيادة في عدد الطلبة المنوحين ليصل بشكل غير مسبق إلى حوالي 330 ألف طالب وطالبة.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم كذلك، على إحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل، وإطلاق العمل به منذ شهر أبريل 2015.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على الرفع من الأجر الأدنى في الوظيفة العمومية وفي القطاع الخاص والرفع من الحد الأدنى للمعاشات التي تصرف لمتقاعدي المؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أهنتكم على إطلاق الأشغال لإنجاز أزيد من 456 ألف وحدة للسكن الاجتماعي، وكذا استفادة 71 ألف أسرة من مشاريع القضاء على دور الصفيح، والإعلان عن ست مدن جديدة بدون صفيح.

ونظرا لمحدودية الحيز الزمني المخصص لمداخلتي هاته، ولكوني لن أتمكن من الإتيان على ذكر مجموعة من المشاريع والمبادرات الأخرى والعديدة في

المدن الكبرى مجمل الخدمات والاعتمادات والموارد البشرية الموجهة للمجال الاجتماعي.

وفي هذا السياق، يكفي أن نسجل السيد رئيس الحكومة ما يعرفه التعليم في بلادنا عموماً وبالوسط القروي بصفة خاصة من مشاكل تتمثل في الخصاص في بنايات المدرسية وفي نسبة التغطية وعدد المدرسين ومعاناة التلاميذ جراء بعد المدارس عن المناطق السكنية، وفي ظل ندرة وانعدام بنايات الإيواء والتغذية وغياب وسائل النقل المدرسي ناهيك عن تحدي الطبيعة في غياب وسائل التدفئة وانقطاع المسالك.

وكعلاج لهذه الوضعية، ندعوكم السيد رئيس الحكومة إلى العودة إلى تجربة المدارس الجماعية وتعميم التجارب النموذجية المعمدة في بعض المناطق القروية بمبادرة من القطاع الحكومي أو بمبادرة من المجتمع المدني، والتي أعطت نتائج إيجابية، كما نقتراح إدماج السكن المدرسي للمدرسة والتلاميذ في إستراتيجية الحكومة لإصلاح صندوق المقاصة على إشكالية برنامج "تيسير" الذي يحتاج بدوره لتقييم وتقويم.

أما على المستوى الصحي ورغم الجهود المبذولة فإن الوضعية لازالت مخيفة، فنسبة التأطير الصحي وطنياً جد محدود، وهو ما جعل منظومة الصحة العالمية تصنف بلدنا ضمن 57 بلداً في العالم تحت العتبة الحرجة، ناهيك عن الخصاص في الموارد البشرية وتزداد الأوضاع صعوبة في الوسط القروي، حيث الخصاص المهول في بنايات الصحة وبالأحرى التأطير الطبي، فالمرکز الاستشفائية الكبرى مركزاً، السيد الرئيس، في المدن الكبرى.

وفي مجال التغطية الصحية ورغم أهمية البرامج "RAMED" ونبيل هدفه الاستراتيجي المستهدف لما يقربه مليوني أسرة معوزة فإنه يصطدم بعدة عراقيل من قبيل تعقيد مساطر الحصول على البطاقة وإشكاليات المعايير المحددة للمستهدفين.

وبخصوص السياسة السكنية، ومن باب المنطق لا يمكن لأحد أن ينكر ما تم إنجازه من طرف الدولة في هذا المجال، إلا أن عدة ملاحظات لابد من إبدائها من قبل تمركز الأوراش السكنية في بعض الجهات ومحدوديات النتائج في القضاء على السكن غير اللائق رغم حجم الاستثمارات المخصصة لذلك، إلى جانب غياب سياسة سكنية قروية إسوة بسياسة المدينة.

وفي هذا الإطار، ندعوكم السيد الرئيس الحكومة التأكيد على ضرورة وضع منظومة قانونية مرنة في مجال التعمير بالوسط القروي والمدن الصغرى.

السيد رئيس الحكومة،

كثير هي المشاكل الاجتماعية..

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

أرجو من السادة الوزراء والسادة المستشارين أن يلتحقوا بمقاعدكم، لاستئناف الجلسة، انتهت 5 دقائق للي اطلب السيد الوزير. ونستأنف الجلسة دليلاً بإعطاء الكلمة لأحد المتدخلين باسم الفريق الحركي، اتفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

كما جاء في ردكم، السيد رئيس الحكومة، وبكل واقعية فبلادنا بذلت مجهوداً كبيراً لتحسين المؤشرات الاجتماعية في عدة قطاعات ومجالات بفضل التوجيهات الملكية السامية والرؤية الإستراتيجية لجلالة الملك، التي تبلورت عنها عدة قرارات واختيارات كبرى في مجال السياسة العمومية ذات الطابع الاجتماعي، كاللمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والدراسة التي همت المناطق القروية والجبيلية التي حصرت حجم المستهدفين في مجال الهشاشة التنموية والاجتماعية في 12 مليون نسمة إلى جانب إحداث صندوق التماسك والتكافل الاجتماعيين.

ورغم كل هذه الجهود المبذولة السيد رئيس الحكومة فإن المنجزات لا تزال بطبيعة الحال دون مستوى الطموحات.

وفي هذا الإطار ومن منظورنا في الفريق الحركي، فنكتفي في هذا المقام بتشخيص بعض جوانب هذا الخصاص وعرض العناوين الكبرى لبعض الاختلالات الاجتماعية مع صياغة بدائل نعتبرها أساسية لسد هذا العجز الاجتماعي بتداعياته ومضاعفاته:

- أولاً، تشتت الجهود بين عدة قطاعات حكومية معنية بالمسألة الاجتماعية على مستوى البرامج أو الاعتمادات بما يربك بلوغ السياسة الاجتماعية عمومية متناسمة ومنسجمة، ويتسبب في عدم بلورة سياسة اجتماعية أفقية موحدة الأهداف؛

- ثانياً، رغم البرامج المعمدة والإستراتيجيات المسطرة والأرقام ورغم مجهودات الحكومة المهمة، فإن النتائج الملموسة على أرض الواقع تظل محدودة حيث لازالت بلادنا تصنف في المراتب الدنيا في سلم التصنيف الاجتماعي في تقارير المؤسسات الوطنية والدولية المختصة، سواء على مستوى التنمية البشرية أو على مستوى جودة التعليم أو التغطية الصحية أو معالجة الفقر أو الولوج إلى السكن؛

- ثالثاً، رغم الجهود الحكومي المبذولة فتمركز الخدمات الاجتماعية يجعل التوازن الجهوي والاجتماعي المنشود لازال بعيد المنال، حيث تستقطب

ثانيا، تمويل صندوق التماسك الاجتماعي الموجه للبرامج الاجتماعية، وذلك في أفق تعميم المساعدة الطبية وتعزيز برامج "تيسير" ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل في وضعية هشّة؛

- ثالثا، إعاش الشغل، من خلال برامج الاجتماعية القطاعية؛
- رابعا، تعزيز كل السياسات العمومية التي تستهدف تقليص الفوارق الاجتماعية، خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية وهوامش المدن.
كل هذه الأوراش والتي لازال جزء منها عالقا، تعوزه الإمكانيات المادية وتتطلب إعمال مبدأ التشاور بين الحكومة والفرقاء الاجتماعيين من جهة، والحكومة والجمعيات المهنية من جهة أخرى.

نعم، إن الحصيلة الاجتماعية للحكومة إيجابية والإصلاحات الاقتصادية مهمة، لكن يجب أن نلمسها ويلمسها المواطنون على أرض الواقع، فالتعليم بالعالم القروي لا يزال يعرف تعثرات ملموسة، كمشكل الاكتظاظ والمستوصفات والمدارس الصحية لا زالت تعاني خصاصة محولا في الأطر الطبية والوسائل والتجهيزات، والظروف لازالت منعقدة في بعض المناطق التي تعيش في عزلة تامة، خصوصا أثناء موسم الشتاء، ومجال التشغيل لازال يعاني من عدم الإنصاف والعدالة الرشيدة ويئن تحت وطأة المحسوبية والزبونية، والحوار الاجتماعي لازال عالقا في ظل صراعات سياسية بين المركزيات النقابية والحكومة.

إنها محطات واقعية، السيد رئيس الحكومة، تجعلنا مطالبين بتشخيص الوضعية الحقيقية للمجال الاجتماعي في بلادنا، ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة في إطار تشاركي يخدم مصلحة البلاد أولا، وبتعدد كل البعد عن أية مزايدات أيا كان نوعها ومصدرها.

إننا نطالبكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، مواصلة دعم وتعزيز كل السياسات العمومية التي تستهدف مكافحة الفقر والهشاشة، وكذا سد الخصاص الحاصل في كل المجالات المرتبطة بالمواطنين والمواطنات، إلى جانب تفعيل الحقيقي والسريع للمخطط المندمج لتحسين أوضاع ساكنة بعض المناطق التي تم إحصائها، والتي يقدر عددها ب 24.000 دوار والتي تستفيد من 20.800 مشروع.

نقتنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، في صدق توجهات وأعمال حكومتكم، لكن تسريع وثيرة الإصلاح ضرورة تفرض نفسها. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الموالية لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، في حدود أقترض بضعة ثواني إلى ما خانتنيش..

دابا نشوفو، دابا نشوفو، مازال ماعنديش قدامي الوقت بالضبط، 2 دقائق و35 ثانية.

آسف انتهى الوقت.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد استمعنا بإمعان إلى جوابكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، واستوعبنا مضامينه وذلك خلال مقاربة منطقية وموضوعية لما جاء فيه من جهة، وما جاء في التصريح الحكومي لسنة 2012 في الجانب المتعلق بالشطر الاجتماعي وواقع القطاعات الاجتماعية من جهة ثانية، خصوصا ونحن على بعد حوالي سنة من انتهاء ولاية الحكومة الحالية.

ولنكن موضوعيين ونحن أحد مكونات الأغلبية، فإن ما أنجزته الحكومة في المجال الاجتماعي يبقى مهم، ما نكونوش عديمين، ما نسرېوش اليأس للمواطنين، جلالة الملك بنفسه شهد بأن المنجزات على أهميتها وأن الجهود تبذلت من طرف الحكومة، وسأعطيكم مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش:

"كل ما تم إنجازه على أهميته يبقى غير كافي لبلادنا ما دامت هناك فئة تعاني من ظروف الحياة القاسية، وتشعر بأنها مهمشة رغم كل الجهود المبذولة" انتهى النطق الملكي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هناك أوراش كبرى فتحتها الحكومة في العديد من القطاعات، سواء على مستوى التعليم أو الصحة أو الشؤون المتعلقة بالأسرة أو إصلاح بعض المجالات وأحداث بعض الصناديق الخاصة بالفئة المهمشة والمتضررة وفتح حوار اجتماعي مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والرفع من معدل النمو ورفع احتياطي العملة الصعبة، وغيرها من الإجراءات الاقتصادية والمالية التي لها وقع إيجابي على المجال الاجتماعي.

لا يسعنا إلا أن نصفق لكل الإجراءات العملية التي جعلت الحكومة تتخطى العديد من الإكراهات وتتفاعل مع الملفات الاجتماعية الكبرى، لكن السيد رئيس الحكومة، بالمقابل نجد العديد من الأوراش الاجتماعية لازالت مفتوحة وأن القرار السياسي لا يزال يطغى على المصلحة الاجتماعية للمواطنين، وهنا سأنتقل إلى مجموعة من الضروريات والأولويات التي تتطلب المزيد من الجهود، رغم أن الحكومة خصصت نصف الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية.

أولا، ضرورة مواصلة دعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لأن تدخلاتها لها وقع كبير على معالجة مظاهر العجز الاجتماعي ومواجهة الهشاشة بالعديد من المناطق؛

المستشار السيد عبد الاله حفزي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أود في عجلة التذكير بالتكلفة المترتبة على ترك ممارسة الحق في الإضراب بدون قانون ينظمها ويوضح كيفية تفعيله، وتمثل هذه التكلفة في الانعكاسات السلبية على مناخ الأعمال وعلى وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع تزايد الإضرابات وظهور تنسيقيات وجمعيات لا تركز على أية أهلية أو شرعية تمثيلية ديمقراطية للنقابات.

وهنا (ولن أفشي سرا، السيد رئيس الحكومة، إلى قلت لكم بأنه حتى بالنسبة للنقابات، أن الفصل 288 من القانون الجنائي يحمي شرعيتها ويحمي تمثيليتها من الوافدين الذين يعملون، وللأسف يخسون العمل النقابي والذين لا يحملون أي مشروع مجتمعي).

إذن من خلال ترغم إضرابات غير مضبوطة ولا مسؤولة وبدون أي إخطار، وتكفي الإشارة إلى أنه في الشهور التسعة الأولى من سنة 2015 سجلنا ما يزيد عن 193 ألف يوم عمل ضائع، بزيادة تفوق 21% بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014، الشيء الذي يجعل من 2015 سنة قياسية في أيام العمل الضائعة، إذا ما استثنينا سنة 2011.

مع الإشارة إلى أن ضياع أيام العمل يعني ضياعا مباشرا في الناتج الداخلي الخام، مع ما لذلك من وقع سلبي على وتيرة النمو وعلى مناصب الشغل، لأن كل نقطة من نسبة النمو تعادل خلق ما يناهز تقريبا 25 ألف منصب شغل جديد.

أضف إلى ذلك الإفلاسات التي طالت في نفس الحقبة 8500 مقالة، غالبيتها مقاولات صغرى ومتوسطة بارتفاع نسبة 15% في هاذ تسعة الشهور الأولى.

السيد رئيس الحكومة،

وأتم تراسون اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، والتي أثمرت إجراءات اللي فاضلة والتي نعتر بها والتي يعمل الإتحاد العام على توطئتها جهويا. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، انتهى الوقت، مكره أخاك.

الكلمة الموالية للفريق الاشتراكي المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في وقت لا يسعف، نقول أن الحكومات عندما تأتي إلى المسؤولية عقب الانتخابات فإنها تأتي لتعطي ما هو أحسن من سابقتها، والحكومة التي تأتي للسلطة فلا ينكر أحد أنها لا بد أن تكون لها أرقام وأن تدافع عن حصيلتها وهذا شيء طبيعي.

لكن، بالنسبة لنا السؤال فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية، السؤال اللي نطرحوه، ونطرحوه بشكل جماعي، هل تحسنت وضعية المغاربة في ظل الحكومة الحالية؟ هذا هو السؤال اللي خاصنا نجاوبو عليه.

للجواب على هذا السؤال، كيف قاربت الحكومة الأمر ديال المسألة الاجتماعية؟ قاربت بين شيئين صعب أن نزواج بينهما.

من البداية الحكومة كان هاجسها كيفية الوصول إلى توازنات ماكرو اقتصادية وسد العجز وكذا وكذا وكذا.

ومن جهة ثانية أمامها خصائص اجتماعية كبرى في البنيات الأساسية، وكذلك في مواقع الهشاشة الاجتماعية، احنا لا نختلف عن الإصلاح ولكن نختلف على منطق الإصلاح، منطق الإصلاح بالنسبة لنا المنطق الأساس وهو منطق تشاركي، والمنطق الثاني وهو أن نتقاسم تكلفة الإصلاح، هل في المشاريع التي قدمتها الحكومة وقالت بأنها إصلاحات، هل تقاسمنا كغاربة كلفة الإصلاح؟ نعم الوطن لنا جميعا، والتكلفة لنا جميعا.

ملي كذاكرو على المقاصة، هل..؟ نعم رحبت الميزانية ديال الدولة عدة ملايين والمحمد لله بفضل انخفاض أسعار النفط كذلك.

لكن، من الحلقات الضعيفة في المجتمع اللي كلات الدق بزاف، كايين واحد الفئة في المجتمع لا باس عليها وهما كثار ما تضرروش من هاذ العملية، ولكن كايين فئات حقيقية تضررت من هاذ القضية.

المسألة الثانية، ملي كذاكرو على التقاعد، التقاعد أيه، نصلحوه، اللي مهم في التقاعد هو الادخار، والادخار كيغطي الاستثمار ولكن ما نساوش بأنه التقاعد يؤدي مخرج اللي واحد الوضعية الاجتماعية، هناك صناديق تقاعد اللي كنتنج الفقر، خصنا حتى هي تفكروا فيها، عمر شي إصلاح ما قال لنا ها (la pension) اللي غادي نخرجوا بها شحال.

كذلك، الإصلاح هو عمل تشاركي ملي كذاكرو على الحوار الاجتماعي لا نتحدث عن الحوار الاجتماعي من أجل أن نصل إلى الزيادة في الأجور، ولكن أن تكون هناك تععيد مؤسسي للحوار الاجتماعي.

فقط، المسألة الثانية التقعيد يقتضي إخراج القوانين، بالإضافة إلى القوانين التنظيمية اللي المفروض تخرج كايين قانون النقابات، اعلاش ما خرجوش قانون النقابات وكان المشروع قبل؟

ملي تذاكرو على التعليم تنقولوا أيه التعليم مكلف وميزانية الدولة تتحمل، الصحة تتحمل، ولكن التعليم أشنو هو؟ يمكن تتفق مع السيد رئيس الحكومة الأرقام مزيانة اللي قال، ولكن فين ما نجنحاش في الإبداع

الثانية.

- تفرجكم على الحرق السافر لمدونة الشغل وضرب الحريات النقابية.
وبالمناسبة، استمرار الفصل 288 من القانون الجنائي والذي يمثل وصمة
عار في جبين كل الحكومات المتعاقبة، استمراره في حصد العديد من ضحايا
نزاعات الشغل من المناضلات والمناضلين.
كذلك، ووقوفكم مكتوفي الأيدي أمام تدهور ظروف العمل وهشاشته،
وأمام التعسفات والتجاوزات التي تطال الشغيلة ونموذج شركة (Med
Paper) بطنجة، مثال صارخ وقمة في الاستبداد، 140 عامل وعاملة
طُردوا بمجرد تأسيسهم لمكتب نقابي، يقع هذا أمام مرأى ومسمع السلطات
العمومية، وأمام مرأى ومسمع مصالح وزارة التشغيل.
- انحصار اهتمامكم في مجال التقاعد على تحميل الموظفين والموظفات
تبعات أزمة الصندوق المغربي للتقاعد، بدل أن تنتهبوا إلى الضعف المهول
في نسبة التغطية التي لا تتجاوز 35%، وإلى مئات العاملات والعمال
الذين لا يتم التصريح بهم كليا أو جزئيا، وإلى هزلة المعاشات، مما يقتضي
منكم أن تأخذوا باقتراح الاتحاد المغربي للشغل، الذي طرح عليكم منظورا
شاملا للإصلاح وفق الخلاصات...

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، إنتهى الوقت مع الأسف.
الكلمة الآن لفريق الدستوري الديموقراطي الإجتماعي.
السي عدال يمكن لك تهدر من تما، شوف مسحال دالوقت كاين
عفاك؟ 35 ثانية.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الحكومة،
فقط، بغيت نعقب على واحد بعض الأرقام أتيتم بها، فعلى مستوى
كهربة العالم القروي، أنا كنظن 99% هي رقم يمكن وطني، ولكن على
مستوى ما هو إقليمي، فأظن أنه الرقم ماشي 99%.
فنعطيك على سبيل مثال، إقليم خنيفرة يلاه واصلين 62%، على
مستوى الماء الصالح للشرب، أظن راه ماكيناش 95%، على مستوى
كذلك، إقليم خنيفرة، اللي كنعيش فيه، وكنعرف المعطيات ديالو، يلاه
واصلين 37%.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار. آسف.
حتى لا أبدو متحيزا لزيميلي.
الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل آ السيد
المستشار.

الفكري، أين هو جودة التعلات؟ أين هو جودة التكوين؟ أين هي البرامج
والمناهج؟

هاذ الشئ ما درناش فيه مجهود، الصحة درنا "RAMED" ودرنا
مجموعة ولكن لازالت الطبقة في الولوج إلى الصحة، لازالت الاختلافات
المجالية قائمة، المروحية اللي تتصورها الكاميرا أنا ما كتهرضش عليها.
كذلك، كذلك...

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم إنتهى الوقت.
الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل بقدر ما نتمن إنجازاتكم، فإننا بالمقابل لا
نحاي في انتقاد اختلال أداء حكومتكم حين تكون بعض قراراتكم وإجراءاتكم
ضد مصالح الطبقة العاملة.
في هاذ الإطار، اسمحو لي أن أثير انتباهكم إلى أهم نقاط الضعف التي
ميزت أداءكم فيما يخص الجانب الاجتماعي، وهي مؤشرات دالة يجب أخذها
على محمل الجد.

وإن الحركات الاحتجاجية غير المسبوقة التي تخوضها الشغيلة،
والنداءات المتضمنة للمطالب الملحة للطبقة العاملة لخير دليل على ضعف
أدائكم فيما يخص الملف الاجتماعي، فيكفي أن نسجل ما يلي:
- تهريك من حوار اجتماعي حقيقي ومأسسته، في تجاهل تام لمنطق
الدستور ومقتضياته؛

- عدم وفائكم بعقد لقاء لتقديم مقترحات الحركة النقابية بخصوص
مشروع قانون المالية، لذلك جاء فارغا من حيث البعد الاجتماعي، ولم
يستجيب للمطالب العادلة والمشروعة للطبقة العاملة وعموم الأجراء؛
- تملصكم من التزاماتكم بمجموعة من بنود اتفاق 26 أبريل، مما يخلع
المصادقية عن الحوار الاجتماعي ويفرغه من محتواه.
ومن هذه البنود:

- التصديق على اتفاقية العمل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية
وحماية العمل النقابي؛

- وتوحيد الحد الأدنى للأجور، الذي اتضح أن حكومتكم عمقت الفارق
بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، بدل التوحيد التدريجي مما كرس
التمييز ضد العمال الزراعيين وبالتالي اعتبارهم ضمينا مواطنين من الدرجة

مطبقت عليهم، وراهما باقين مشردين إلى الآن في معمل الضحي بأكادير. قلم لنا بأنه تم شراء 4 ديال الطائرات، وما قلنش لنا شحال من امرأة حامل كتموت قدام المستشفى أوفي الطريق إلى المستشفى؟ طرحنا عليكم سؤالا، السيد الرئيس، ولم تجيبونا، واش كنعرفوا بأنكم باستخفافكم بالحركة النقابية تهددون استقرار المغرب اللي كندعيوا دائما بأنكم تحافظون على استقرار المغرب أو أنكم جعلتم المغرب مستقرا في عهدكم؟

شكرا، السيد رئيس الحكومة، على الكرم ديال دقيقة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا. ختامها مسك.

مجموعة العمل التقديمي، تفضل السي دعيدة، أجي هنا، تفضل. أجي هنا..

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

بالرغم من المجهودات التي قامت بها بلادنا فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، فإن الخصاص على المستوى الاجتماعي لازال محولا، فصندوق التماسك الاجتماعي لم يستطع إيفاق سوى 4.48 مليار درهم من أصل 13.149 مليار درهم خلال الفترة 2012-2014، أي ما يشكل نسبة إنجاز لا تتجاوز 34%.

صندوق التكافل العائلي إلى حدود شتنبر 2015 لم يتمكن سوى من دفع 42.89 مليون درهم لفائدة 5969 امرأة مطلقة معوزة، أي ما يشكل نسبة إنجاز 4% من مجموع الموارد التي بلغت خلال الفترة 2012-2014 ما قيمته 956.42 مليون درهم.

السيد رئيس الحكومة،

لازلنا ننتظر منكم تنفيذ التزاماتكم بخصوص إنشاء صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين، توسيع التأمين الصحي الإجباري ليشمل المهن الحرة والتجار والصناع التقليديين والمشتغلين الذاتييين.

نتنظر منكم تعميم التأمين الصحي الإجباري للعاملين بالقطاع الخاص وتوسيع الحماية الاجتماعية، التي لا تتجاوز اليوم 35% من الساكنة النشيطة، وهي أضعف نسبة في شمال إفريقيا.

على مستوى الصحة، فعلا كايته مجهودات في قطاع الصحة، لكن، السيد رئيس الحكومة، الميزانية اليوم تتاع وزارة الصحة سنة 2016 لا تتجاوز 5.7% من الميزانية العامة للدولة، وهي دون النسبة والمعايير الدولية التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة، والتي تتمثل في 8%.

على مستوى الأشخاص في وضعية إعاقة، 32.4% فقط من الأطفال ذوي الإعاقة يستفيدون من التمدرس، 6 أطفال من 10 لم يسبق لهم أن

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

سجلت وأنا أستمع إليكم واحد التصريح ديا لكم مهم جدا، هو اللي قلتو فيه: "هناك شعور لدى المواطن أن لا شيء كيتدار".

وهذه، السيد رئيس الحكومة، حقيقة، لأن ما تعتقدونه إصلاحات، لا يصل منه إلى المواطن أي أثر.

ما يصل المواطن هو الزيادات المتتالية في الأسعار، في المحروقات، في.. وملي كيتزادو المحروقات، ميزان، نتذاكرو أنا وياك، واخا ما عنديش الوقت، ملي زدتو في المحروقات في الأول، تزدادو الطاكسيات، اللي كيركب في الطاكسي، ملي يتقصوا المحروقات ما نقصوش الطاكسيات والمواطن بقي يخلص نفس الثمن.

قلم لنا أن اتفاق 26 أبريل مكلف، ولكن لم تقولوا لنا إنكم لا زلتم لم تطبقوا ما تبقى من هذا الاتفاق، علما أنه كايته استمرارية ديال الدولة، والذي يستمع إليكم، السيد رئيس الحكومة، يقول بأن المغرب كان متوقفا إلى أن جتتم لإيقاده، والحقيقة غير ذلك.

قلم لنا، السيد رئيس الحكومة، أن كل الموظفين أصبحوا يتقاضون أكثر من 3000 درهم، ولم تقولوا لنا بأنكم وعدتم بأنه (SMIG) الحد الأدنى للأجور يوصل ل 3000 درهم لصالح العمال، لحد الساعة مازال ما وصلش ل 3000 درهم.

قلم لنا أيضا، السيد رئيس الحكومة، أنكم خصصتم كذا مليار لإرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة للمكتب الوطني للسكك الحديدية، ولكن، ما قلتوش للمواطنين بأنكم غتزيدوا في التذكرة ديال القطار مع فاتح يناير 2016.

قلم لنا، السيد رئيس الحكومة، بأنكم خصصتم 500 مليون للتعويض عن فقدان الشغل.

واش كنعرفوا...

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد المستشار، آسف.

تفضل، زيد، دقيقة ياك السيد الرئيس؟

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

هناك التعويض على فقدان الشغل راه ما يمكنش ياخذوا العامل، لأن حتى الباطرون ما يمكن يعطي شهادة بأنه تطرد من العمل، وها هما يقول لينا.

وقالوا لينا على قانون الإضراب، ها هما في أكادير 700 ماشي غير 500، 700 عامل مشرد، والباطرون دخل عمال جداد، والقانون ما

63% هيننا للمغرب.

لو كان مشيتي معايا لواشنطن ملي صيفطني سيدنا باش نمثلو النهار اللي جمعت أمريكا الأفريقيين غادي تعرف أشنو هي 63% ديال الكهرباء في العالم القروي، وغادي تشوف بلي السي (Monsieur Obama) الهدف ديالو كله من هذاك الاجتماع وهو المساعدة ديال إفريقيا باش توصل الكهرباء للعالم القروي، اللي ربما ما كنجاوزشاي ربما ما تتوصلش ل 10%.

واليوم (Hollande) في فرنسا، البارح في الافتتاح ديال (COP21) تيتكلم على الكهربية ديال إفريقيا وديال العالم القروي.

أنا غادي نقول لك واحد القضية، الأخ الكريم، نعتز مرة أخرى ماشي الحكومة ديالي اللي دارت هاذ الشي، دارتها الحكومات السابقة، أنا جيت لقيت هاذ الرقم، والنهار اللي كنت تنسمع هاذ الرقم ما كنتش تنصدق، تنقول واه لأنه هاذ الرقم أنا تابعتو كنت في البرلمان، ملي جا بعدا الرقم الأول بلي غادي نوصلوا لكذا وكذا حتى قرينا ل 92%، أنا كنت تنطير بالفرحة، واليوم كنعادو نقولها لكم، أنا سعيد بهذا.

وإلى كان في البوادي ديالكم، الأخ الكريم، وصلنا في الماء ل 35% أنا سعيد بهذا، وإن كان هو راه ذاك الرقم ديال 95% هو صحيح، لأنه أنا ماشي ولد البادية، ولكن عشت في البادية واحد الشوية، كنت باقي كنتذكر واحد النهار باش نجيبو الماء ركنا على المحير، ومشيينا شمخال وجبنا واحد الماء باقي نتذكر كله بالغبس، باقي عاقل عليه، أحمر هاذ الشي بين عينيا ما حيدش من عينيا.

اليوم المغرب، الإخوان اسمحو ليا، لأنه مهم جدا ملي تكلموا مع المواطنين، لأنه أشنو هو هذيك القضية اللي قال لك الأخ ديال الكونفدرالية على ما تتعلم سميتو إن شاء الله، احنا غادين، إن شاء الله، في هاذ العام، ما تعرف يمكن يعاود يلاقينا الله في..

آش قلتي بعدا؟ أييه، راه (justement) خاصنا نردو البال كسياسيين، أنا ملي جيت ترسخ الفكرة ديال أنني ما نجيش نقول كلشي مزيان، خاص عاود ثاني الآخرين حتى هما عاود ثاني يرجعوا شوية للموضوعية، لأن نقول لكم أنا بكل صراحة، أنا جيت بواحد المنطق للعالم ديال السياسة مختلف، وإلى بقينا في المنطق القديم راه ما غنسنجموش وغادي تكون النتائج بحال اللي شتينا.

أنا كنعترف وكنعترف، خاص كذلك حتى الأحزاب والنقابات تتقول، أودي هاذ الشي صحيح، هذا معقول، راه كاين، وهذا راه ما كاينش، لأنه المواطن أش تيسمع ملي تيفيق الصباح وتبحل الجرائد وتيسمع للصحافة وتيسمع، وهو تيسمع ما كاين والو، ما تبدل حتى حاجة، يعني راه سوف يصاب بالاكنتاب.

واش المغرب ديال اليوم آعباد الله هو المغرب ديال بداية الاستقلال؟ انظروا إلى الطرقات أشنو درنا في القضية ديال (les autoroutes).

التحقوا بالمدرسة.

السيد رئيس الحكومة،

لقد ارتفعت البطالة في عهدكم إلى 10.1% سنة 2016، بعدما كانت 9.9%.

السيد رئيس الحكومة،

على مستوى الهدر المدرسي، نسجل ارتفاع نسبة الانقطاع في التعليم الابتدائي وصل 2.9 سنة 2015، هذه نسبة عامة على الصعيد الوطني، و4% لدى الفتيات، التعليم الثانوي انتقل من 7.6% إلى ..

السيد الرئيس:

شكرا.

جاء دوركم الآن، السيد رئيس الحكومة، للتعقيب على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

الإخوة المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمات،

ربما يكون هاذ المرحلة اللي ترأست فيها أنا الحكومة، اللي - على كل حال - بقي في الأجل ديالها على أكثر تقدير أقل من سنة، ربما 9 أو 10 أشهر أو أقل، الله أعلم، المستقبل بيد الله.

حاولت ترسخ واحد المنطق أولا، وأنا ملي تنجي لا أذكر ولا مرة واحدة جيت باش ندافع على الحكومة ونقول أن السياسة ديالها حققت كافة المطالب وأنه لا يمكن انتقادها ولا يمكن يعني القول بأنها مازال عندها بزاف ما تدير ولا أنه... عمر هاذ الشي ما نذكر، بل أنا معروف عني في حياتي كلها، حياتي كلها وأنا كنعترف وكنعترف. الحمد لله، لحد الآن باقي الأمور غادية بسلام.

باش تقولوا لي بلي بعد 4 سنوات ما يزال هنالك خصاص في هذا المجال وحتى في المجالات الأخرى، المجالات الإنتاجية يعني والحكامة، أنا متفق معكم.

وباش... لأنه كان واحد التدخل جد إيجابي فواحد النقطة، تيقول أودي هاذ الشي راه ماشي بسبب هاذ الحكومة هذه، هاذي الحكومات اللي تعاقبت على المغرب من الاستقلال إلى اليوم، اللي ما قدراتش توصل المغرب من الناحية الاجتماعية لواحد الشعور بالرضى عن الذات، تقولو أنه احنا، الحمد لله، فرحناين واخا باقي عندنا ما يتدار، لا.

ولكن، ما يمكن لناش نجيبو ونقولو ما كاين والو عاود ثاني، هذا غير معقول، لأنه المغرب، الحمد لله، ويسمح لي الأخ ديال خنيفرة، ربما يكون في المنطقة ديالو النسبة ديال 99% دالكهرباء غير 63%، وأنا غادي ناخذ هاذ الرقم ديالك على أنه صحيح ونقول لك هيننا للمغرب، يك في خنيفرة

ديال الحكومة.

أنا راه ماشي المغاربة حتى اكتشفوا شي نهار بلي أنا جميل وقرروا باش يديروني رئيس ديال الحكومة، أنا راه جيت في وقت ديال الأزمة الإخوان. ولهذا، اليوم إلى كنتولوا بلادنا عندها الاستقرار، واش هاذ الاستقرار مجاني؟ هاذ الاستقرار دارو التحكم؟ اللي الرموز ديالو في ذاك الوقت هربوا، شي لفرنسا وشي لوسط المغرب وشي بدل الموقع ديالو وشي مشى تيقلب، هاذ الاستقرار هذا غير جا هكذا؟ هاذي 4 سنوات، والحمد لله، والمغرب ينعم بالاستقرار.

وكتقول لكم واحد القضية، كنتولوا المغرب فايته الجزائر وفايتاه تونس وفايتاه في المؤشرات. واحلوا البيبان وقولوا لهم الله يخليكم اللي بغى يجي لهنا يجي واللي بغى يمشي لتما يمشي وتشوف. ياك فاييتنا، اعلاش السي بوتغليقة ما بغاش يحل الحدود؟

ما عمركم اسمعيتوه؟ راه واضح، أش تيقول؟ كيقول لك إلى حلينا الحدود غيمشيو الجزائريين للمغرب أكثر ملي غيجيو المغاربة للجزائر، احنا نتقولو ليه، آودي الله يهديك راه احنا خوت، حل الحدود، واش غتبتا أنت تتحسب اللي غادي واللي جاي، هاذك الجزائري إلى جا للمغرب راه فيلادو، واحنا إلى مشينا للجزائر راه احنا في بلادنا وخوت، الحمد لله.

هاذ المنطق راه احنا نتقولوه، وإن شاء الله الرحمن الرحيم غادي يلتقى شي نهار.

هاذ التحكم، الإخوان، هو اللي خالق هاذ المنطق ديال الصراع ديال هاذ المرحلة هاذي، وهو فشل فشل ذريع، والآن التحالف اللي تبني عليه تهرس، كون كان فيه الرجح ما يتهرسش، اسمحو لي.

وخاصو ملي يجي بيديا يتكلم يقول أشنو بغى يعني؟ يعني قال بلي واحد العدد ديال الوزارات ارتفعت الميزانية ديالها ب 40%، بمعنى "إياك أعني واسمعي يا جارة"، الوزارات ديال العدالة والتنمية ارتفعت ب 40%، وهنا جاءت كلمة الحكومة الغنية، بمعنى أن العدالة والتنمية اللي كيتأسس الحكومة، الوزارات اللي عندو ادات 40% ديال الزيادة من 2012 ل 2016، في الوقت اللي العدالة والتنمية ما عمرو ما ترأس وزارة المالية، اللي ترأسها هو السي نزار بركة في الأول من حزب الاستقلال والسي بوسعيد اللي هو من الأحرار، وما عندوش حتى المديرية ديال الميزانية اللي كيسيرها السي فوزي لتجع، اللي على كل حال حتى واحد ما يمكن ليه يهتمو بأنه من العدالة والتنمية.

وكيفاش وقع هاذ الشي هذا؟ الرئيس ديال الحكومة عمرو ما عيط على شي واحد، وعمرفني ما عرفتش هاذ الشي اللي كنسمعو اليوم، بل أريد أن أقول أن هذا الكلام كذب، ها الأرقام، 2012 رئاسة الحكومة 1.28 مليار ديال الدرهم، الآن 1.36، دير الحساب أستاذ، شوف واش 1.28 على 1.36 هي زيادة ديال 40%؟ ديالاش هاذ 40% أعباد الله؟ واش ما قاريينش الحساب ولا كيفاش؟

انظروا إلى عدد الكليات ديال الطب اللي انتشرت في المغرب، كانت واحدة، انظروا إلى التعليم أين وصل؟ وكيف وصل؟ انظروا إلى الصحة. أنا نتقول لكم، تتعاود لكم، كنتول لكم 4 ديال الطائرات اللي ولوا تيمشيو بجيبوا جثة، جثة ديال واحد المواطن مسكين توفي في السجن، توفي في الثلج باش ما تبقاش تما ياكلوها، كايين واحد الروح، واحد المبادرة ديال إعادة الاعتبار للمواطن حيا وميتا، فقيرا وغنيا.

الفئات الميسورة، الله يزيدنا من الخير، احنا ما نتحسدوهاش، ولكن هي اللي كان عندها اعتبار واحد الوقت، اليوم لا، ماشي بوحدها، كلشي اليوم تينصارع باش يجيب الرضى ديال الفئات المحتاجة والفئات الهشة، وهذه روح ماشي جديدة، ولكن مع هاذ الحكومة عرفت واحد الإضافة نوعية كبيرة جدا.

أرى لنا دابا ملي تقولو بلي هاذ الشي هذا ما وصلناش فيه لذك الشي اللي بغينا، أو تقولو كاع هاذك المقولة اللي قالها الأستاذ أنه هاذ المنظومة ديالنا وصلت للنهاية ديالها، أشنو خاصنا باش نلحو المشكل؟ خاصنا الحوار، ميزان، فكرة ممتازة، الحوار ثم الحوار ثم الحوار.

ولكن، اسمحو ليا، إلى بغينا نوصلو للحوار حقيقة، خاصنا كذلك نغيرو نفسية الصراع، لأنه الذي حال بيننا وبين أن نصل إلى ما نشتهي من رفاهية لمواطنينا هو عقلية الصراع، الصراع من بعد ما جا الاستقلال بين المؤسسة الملكية وتيارات سياسية، مرة على الصلاحيات ومرة على الملك والحكم كله، وراه احنا دزنا من ظروف صعبة ما تنساوش 71 و72 ومحاولة الانقلاب وحكايات..

وهاذي الساعة عوض ما نوجهو الجهود ديالنا والإمكانيات ديالنا والموارد البشرية ديالنا باش نخدم البلاد بحال اللي دارت كوربا الجنوبية، ولينا شي باغي يحافظ على السلطة كيستعمل كافة القوة ديالو والإمكانيات اللي في يديه، وشي باغي يأخدها كيسود الصورة ويقتل الأمل، ودخلنا في معركة في هذا الاتجاه، هاذ الشي هذا ضيع لنا واحد 20 حتى ل 30 عام، ما خرجنا منو حتى جا التناوب التوافقي واحد الشويش، الروح ديال الصراع.

ثم بعد ذلك، الحمد لله، مع العهد الجديد، عاود ثاني خرجنا ربما من منطق ديال الصراع القديم ورجعنا للمنطق ديال التحكم، حتى هو منطق ديال الصراع، لأنه احنا باش نتحاورو خاصنا نكونو مقادين، حتى واحد ما يكون خايف من حتى واحد، لا حزب خايف من حزب ولا مسؤول سياسي خايف من مسؤول سياسي، ولا شي واحد كيقبض التليفونات ويديا يعطي التوجيهات للنواب والمستشارين ديال الأحزاب الأخرى، ولا كيطلع اللي بغى ويهبط اللي بغى، إلى آخره.

هاذ التحكم السياسي اللي جانا بشكل واضح في 2008 واللي تسلط علينا في 2009 واللي وصل البلاد ل 2011، اللي كاد المغرب أن ينفجر لولا أن الله لطف بنا، والحمد لله، وهاذ الشي هو اللي جاني أنا كرئيس

ملي سيدنا قال بلي 51 مليار ديال درهم غمشي للتنمية القروية، قلنا شي كلمة؟ ألم نصفق؟ ورغم أن الصلاحيات ديال رئيس الحكومة أنه هو اللي كيغطي الأمر بالصراف ودازت هذيك القضية بالطريقة اللي مرت بها، تجاوزنا قلنا ما كين حتى مشكل، لأنه أشنو هو؟ واش أنا ندير أزمة وتتسبب في أزمة في موضوع اللي متعلق بالقرى وبالوادي وبالجبالي وبالناس اللي محتاجين على التوقيع؟ أسيدي يديو التوقيعات كلهم، ما باغي حتى توقيع، أنا باغي البلاد غير تتقدم.

هاذ الكلام هذا طاج وما منسجمش، ما كيناش الروح ديال الحوار، ما كيناش. اسمح لي، كين الاستمرار ديال الروح ديال الصراع والرغبة في التحكم والبحث المضني عن العيوب وعن الأخطاء والتضخيم ديالها إذا كانت ولا الاختلاق ديالها إلى ما كانتش، ها الورقة، ها هي عندي هنا، نعطيا لك إلى بغيتي تعاود تدير الحساب.

اسمحو لي الإخوان، بلادنا اليوم محتاجة لطبقة سياسية معقولة. المرحلة الماضية انتهت، أنا عمري جمدت الحوار مع النقابات؟ أبدا، ما عمري شفت شي واحد أكثر ملي شفت النقابات، وكل شي الإجراءات اللي درت في هاذ المجال بسبب اللقاءات ديال النقابات. حاجة واحدة غعترف لكم بها، ما كنتنظرش حتى نجتمعو ذاك الشيء ونعطو عليهم ونجلسو معهم ونديرو واحد الإخراج فني، إخراج (médiatique) يعني إعلامي، ونقولو اتفقت الحكومة مع النقابات وخرجوا كذا وكذا وكذا.

مع الأسف، هذا ما جابش الله، آش كندير أنا؟ قال ليا السي مخارق، ألسي عبد الإله، 3240 يوم إلى ما وصلهاش العامل، ومثلا خرج في 3230 يوم ما كياخذ الوو، مشات على عينو عجاجة، ما كياخذ تقاعد وما كياخذ حتى حاجة، قلت: "يا ليت عمر لم تلده أمه"، كيف يعقل هذا الكلام؟ مشيت كنجري كنجاول تقع الناس دياولي، عندكم تسحابو رئيس الحكومة اللي باغي يديرها كيديرها. رئيس الحكومة إلى كانت عندو شي حاجة معقولة راه كيقترحها على الناس اللي معه وعلى من يهيمه الأمر، هادي، الحمد لله، استاجبو ليا فيها الإخوان ديال المالية، واستاجبو ليا الإخوان فيها ديال (La CNSS⁹)، فهمتيني ولا لا؟ وذيك الساعة حقيقة ربما ما ردوش معايا حتى البال للتوقيت، ربما ما تشاورناش، خرجناها بسرعة، ظنينا بلي احنا غنفرحو الناس.

ملي جات القضية ديال 500 مليون درهم تتقولوا ليا بلي 500 مليون درهم ألسي عبد الإله ديال الناس اللي كيخرجوا من الشغل ديالهم كيصعب عليهم يحصلوها، أنا متفق معكم بحال القضية ديال المطلقات والأرامل، مع الأسف الإدارة هكذا دايرة، لأن الإدارة كتخاف على أنه المال العام يمشي في تراس، واش اللي جا قال هادي مطلقة نشد أنا الورقة نعطيا ليه تقولوا لها آلة سييري جبي ورقة بلي راجلك ما تينفقس عليك، وسييري جبي

العدل كان عندها 3.4 ديال المليار ديال درهم، اليوم عندها 4.45 مليار ديال درهم، بغيتيو تعرفو الحقيقة؟ إلى احتاجت العدل 10 دالمليار ديال درهم خاصنا نعطيوه لها، لأنه العدل إلى نجحنا في العدل نجحنا في كل شي، وراه احنا غادين كنجحو في العدل، اعلاش؟ لأن الوزير ديالنا في العدل ملي تشوف شي واحد لا يخرج من معركة إلا ليدخل في أخرى، ما تقولش هاذ السيد هذا كيهدد السلم الاجتماعي، هاذ السيد كيصدم بالانحراف اللي ترسخ خلال 50 سنة، واللي قلنا كان كيحكمو الصراع، واللي هاذ الصراع وقع فيه توافق على حساب الطبقات السفلى.

صحيح، هذا الكلام، ما بقاش النزاع والخلاف في واحد الوقت، لأن الكبار من هنا ومن هنا اتفقوا، ولكن اتفقوا باش كل واحد يدير اللي باغي ونسكتو عليهم كاملين، وهاذ الشيء اللي وقع في التعليم، وفي الأخير، شكون اللي كيخلص؟ الطالب ديالنا والتلميذ ديالنا.

ولهذا كنتقول للسيد الوزير، السيد الوزير، خلي عليك الأمور اللي واعرة وصعبة، سير دابا دير النظام والانضباط، راه الناس باغيين والأساتذة باغيين، والمعلمين باغيين، الآباء باغيين، ما ييقاش المنطق اللي كان قديم، ما تيقاش المحسوية، ما تيقاش الزبونية، ما ييقاش السكوت على الأمور اللي ماشي صحيحة في التعليم، وذيك الساعة نوصلو للأمر الأخرى وتذاكرو عليها، نختلفو عليها ولا نتفقو عليها.

الإتصال انتقل من 1.3 مليار درهم ل 1.6 مليار درهم، فين هي 40%؟ 0.3 مليار ديال درهم.

التضامن انتقلت من 640 ل 687 مليون درهم، فينا هي 40%، و40% ديال آش؟ $0=0*3$. تيقولوا الفرنسيين (trois fois rien)، لكن الصحة انتقلت من 11.8 ديال المليار ديال درهم ل 13.2 ديال المليار ديال درهم، هادي زيادة (conséquence) اللي احنا فرحانين بها، وزير ديال الصحة ماشي من العدالة والتنمية.

وأما التربية الوطنية فانتقلت من 40 مليار ديال درهم ل 45 مليار ديال درهم، في (le pourcentage) هادي كتعطيك غير 23 ولي 25%، ولكن في الحجم ديالها والمعنى ديالها إلى جمعت هاذ الوزارات كلهم اللي كتسيرهم العدالة والتنمية ما غتلقاش 5 ديال المليار ديال درهم.

هذا ما خدامش، أشنو معنى هذا؟ معنى أنه كتقولو للأحزاب السياسية اللي معنا في الحكومة: راه داروها بكم العدالة والتنمية، وكيزيدوا للوزراء ديالهم وكخليوكم أنتوما، صحيح هاذ الشيء ألسي عبو؟

طيب، ملي سيدنا قرر باش يدير البرنامج ديال التصنيع اللي فيه 21 مليار درهم على مدى خمس سنوات أو ست سنوات، كيسيها العدالة والتنمية؟ ألم نصفق ونحن مسرورون لأن المهم عندنا أشنو هو؟ هو تصنع البلاد، تسيها العدالة والتنمية ولا يسيها التقدم والاشتراكية ولا يسيها أي حزب سياسي ولا يسيها شي واحد مستقل، على قلبنا أحلى من العسل.

⁹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

هكذا راه تينوض الصداع.

طبعاً، الصداع ما تتعرفوهش أنتما، تتعرفو أنا، وكبيدوا بعض الأحزاب تقولوا هاذو إلى بداوا كيعطيو المساعدة للفقراء والمساكين غيقوا جالسين لنا هنا، وكنوض العراقيل، شتي هاذيك المساعدة ديال الأرامل والله العظيم 11 ولا 12 شهر وهي واقفة، والله لو كان ما ساعد عليها جلالة الملك شخصياً لا دازت.

إيه، خاص الإنسان يكون تيفهم، تيوزن، وراه ذوك اللي كيقولوا ذيك الهضرة وكيرفعوا راه الأمور كلها كنوصل للفوق، وكنقدر المصلحة وكنقدر السلم الاجتماعي وكنقدر الكلام، فهمتني ولا لا؟ احنا غا الهضرة ما خلاوناش نهضرو، الهضرة مشاوا كيشكبو بنا لعند جلالة الملك، نستيو هاذ الشي؟ راه ما خاصكومش تبقاوا تستغربوا وتقولوا علاش عبد الإله ما دارش؟ تستغربوا كيفاش حتى دار ذاك الشي اللي دار، هاكا خاصكم تفكروا، هاذي راه بلاد، واليوم إلى كنتوا كتنعمو بالاستقرار فيها، واللهم لك الحمد، حامدين الله سبحانه وتعالى، خاصكم تعرفوا بأن كمشى بواحد الطريقة، تبان لكم غريبة، تبان لكم عجيبة، تبان لكم كيفا بغيتوا، ما حدك كتنقدم في المسؤولية وأنت كتنفهمها، وكنقول اللهم لك الحمد، لأنه بهاذ الطريقة هاذي احنا ما مشيناش، ما مشيناش زعما في أي حاجة جات، ملي جا الاستقلال، جا المد الاشتراكي، جا المد القومي العربي، جا المد الإسلامي، جا المد العلماني والليبرالي، حتى واحدة ما تبعاها 100%، كل واحدة كمشيو فيها بمقدار، والأمور لحد الآن تسير لم تنفلت، راه كين دول أخرى مشات بعيد، كتنجها شي فكرة كيسحاب ليها ملي ميزان تجي، من بعد الجواب كيجيك 20، 30 عام من بعد، ارتبكات واجتماعات وعدم استقرار واضطرابات، ماشي بحال المغرب، واه.

واش كتنذكروا كيفاش كانت الإضرابات العامة؟ وكيفاش كانت المسيرات ديال النقابات؟ الحمد لله، نهار الأحد دازت مسيرة، الناس اللي بغاوا امشيو ليها مشاوا على خاطرهم والآخرين اللي بغاوا يخرجوا مشاوا للغابة، الآخرين امشوا (la plage) كل واحد مرتاح، فهمتيني ولا لا؟ (qu'est ce qui se passe?)

الحمد لله، الله يجازيك بخير.. وليني قضية هاذي، قالك اهمنا على النظاهرة؟! احنا غادين، المغرب ديالنا هو هذا، احنا غادين معه، وكنديرو الإصلاح شوية بشوية، ما قدرناش نديرو.. كنعرف السي.. قل لي أسميتك باش نعقل عليك حتى أنت؟ بحال اللي عقلت على دعيعة، إحسان؟ صافي حتى من بعد.

أنا راه شوف شتي هذوك 10 دالمايين كنت كنجلس نحسبهم، كنجسب 10 ديال المالاين كنعقول: باش نعطي لهاذ 10 المالاين شحال خاصني في كل شهر، إيران دايرة 50 دولار، بعض الدول بحال البرازيل دايرة 100 دولار، شحال خاصني باش ندير ذاك الشي، لقيت باللي ذاك الفلوس اللي كنا كنصرفو على المقاصة كافيين باش نوصلو واحد المساعدة

ورقة بلي ما عندكش السكن، وسيري جبي وتيولي ذاك الشي صعب، دوزنا واحد المدة لقينا بلي فعلاً ما كنصرفوش ميزانية كافية في هاذ الشي هذا، فنصنا نتقولوا خاصنا نخففو، راه السيد وزير العدل خدام على هاذ الشي باش يخفف.

نفس الشيء بالنسبة لهاذ 500 مليون درهم، ولكن ماشي ما كين والو، الأرامل نفس الشيء وراه احنا حاولنا نخففو، اتصلوا بيا الناس ديال وزارة الداخلية، قالوا ليا السي بنكيران راه هاذوك السيدات كين فيهم اللي ما جابت ليناش (la carte nationale signée légalisée) أشنو نديرو؟ قلت لهم في الآخر عطيمم بهاذيك (la carte nationale) الأخرى وقولوا لهم يجيبوها المرة الجاية، راه 10.500 اللي دازت و17.000 دابا اللي ولاوا تيتخلصوا والآخرين راه هما غادين.

غنتولوا ليا: هاذ الشي قليل ألسي ابن كبران. صحيح، ولكن أشنو ندير أنا؟ راه اللهم.. لأنه ملي أنا جيت في الأول، الإخوان، وقلت لكم غادي نخيدو الدعم ديال المحروقات، هاذ الخطوة راه بعض المرات تنقول كيفاش درت لهاذ الشي؟ قال لك شي واحد طاح جبد واحد السيدة كانت كتنفرق، ملي طلع الناس بداوا تبصفقا عليه، قال لهم قولوا ليا شكون اللي لاحني بعدا؟ راه هاذ الشي راه ما عون عليه غير الله، هاذ الشي ما عون عليه غير الله، وعاون عليه بزاف ما شي شوية، لأنه باش نذكركم بلي ملي جيت راه كان البترول 110 ديال الدولار حتى ل 117 للبرميل، كنا ملي تقرب ل 105 تنفرحو، ملي تنسمو 108، 107، 106 تنفرحو، لأنه كينقى خاصنا غير 3 و4 ديال الدولارات، والدولار الواحد كيكلفنا 600 مليون درهم في العام، الحمد لله دبا طاح.

واحد الأخ قال لك تقاسمنا، الأخ راه (l'essence) كان ب 13 درهم وزيادة، اليوم راه ناقص على 10 دراهم، راه المازوط ناقص على 8 دراهم، تتقولوا ليا بلي موالين الطاكسيات ما نقصوش، هاذ الكلام أنا مستعد ناخذو بلي هو صحيح، وليني راه كين إشكال، داخلت عليكم بالله إلى ما جاوبوني، كيعجبكمو الحال ديال موالين الطاكسيات؟ أنا والله كنيقظعو لي قلبي.. لا، موالين.. محال، القلب ديالي أنا محال واش.. موالين الطاكسيات ما عالم بهم غير الله، عايشين عيشة الدبابة في البطانة، أنا عارف قصتهم بين موالين الكريمت وذاك الشي اللي كيخلص يمنة ويسرة، كين فيهم اللي كيجلس قدامو 2 من هنا وواحد من هاذ الجيه باش يصور.. وأنا بغيت ملي جيت نحاول نحل لهم المشكل ديال الكريمت باش يداوا ياخذوهم ولكن راه كايئة صعوبات.

أشنو بغيت ندير أنا ملي جيت، الإخوان؟ ملي قلت لكم غنجيدو الفلوس ديال (les hydrocarbures) ديال الدعم ديال المحروقات، قلت لكم غادي نديرو به الدعم ديال الأسر الفقيرة مباشرة، هاذيك 8.5 اللي تكلم عليها ما عرفت شكون ديال الإخوان، فهمتيني ولا لا؟ اللي متروكة لنفسها، واش تنسحابوا هاذ الشي ساهل؟ راه ملي تنقول شي كلمة بحال

كنتطبقو عليهم القانون، وراه هما كيشكويو منا، قال لك: أسيدي، دائما، حاطين علينا احنا، كنجيو تراقبونا احنا، (C'est toujours les mêmes qui paient)، إيوا قراوا (l'économiste) باش تشوفوا هاذ الشي.

وهيه، واحنايا دابا أسيدي، ما بغيناش نظلمو لا، لأنه شوف، أرباب الأعمال والتجار ..، خاصهم يكونوا كيشعروا بأنفسهم في بلادهم، ماشي عديان، وخاصهم يمتنعوا بالعمل ديالهم وبالجهد ديالهم، وخصهم يؤديوا الحقوق ديالهم، لأنهم هما اللي كيدوروا الحركية ديال الإنتاج، راه هاذ المثال اعطيتو لكم هاذي مدة، كنعقول لكم، راه الإيرانيين واحد الوقت هربوا لهم رجال الأعمال، ومشاوا كيرغبوهم في الخارج، تيقولوا لهم: غير أجيوا، اللي بغيتو نديروه معكم نديروه معكم، واش بغيتو نبقاوا هنايا مع بعضياتنا، غير اللي ما عارف آش يدير؟ إيوا، راه هما اللي كيعرفوا، فهمتي؟ هما اللي كيعرفوا.

وليبي كنعقولو لهم - راه قلت لهم هاذ الشي هذا قبل ما نولي رئيس ديال الحكومة - قلت لهم: اللهم تخلصوا شوية أكثر وتكونوا في واحد البلد مستقر شوية أكثر، ولا تاخذوا أكثر في واحد البلد مضطرب. ومازال كنعقولها لهم، وليبي بالقانون وبالتوافق.

راه مشكل هذا، خاصكم تعرفوا بأنه راه إلى كان الطلبة كيمن لهم يخرجوا للشارع، راه رجال الأعمال حتى هما عندهم أساليب ديال الضغط ديالهم أكثر من الخروج للشارع. ياك السي دعيعة؟

ولهذا، أشنا هي السياسة؟ أشنا هي السياسة؟ راه، لا، هذا هو، تيصصك - هاذ الشي اللي قلت للسيد وزير التعليم، قلت لو: أنت تقول التعريب ديال سنة واحدة، يمكن ماشي مشكل، سنة واحدة ديال التقنيات، وليبي راه السياسة، راه أنت ملي مشيتي للتعريب ومشيتي للفرنسة ديال.. راه غادي تشعل النار، وهناك الشي اللي كيقدر هو الرئيس ديال الحكومة. ذاك الشي علاش جلاله الملك، النهار اللي جا يختار رئيس الحكومة، ما ختاراش بلمختار، اختار عبد الإله بنكيران.

كون بغا يختار بلمختار، كون اختاروا، راه كيعرفو قبل مني. اختارني أنا، باش أنا اللي تقدر، ولهذا، راه صيفطت لو رسالة، كنعقول لوا هاذيك القضية ديال التعريب ديال الفرنسية ديال ذيك السنة خليا علينا الله يخليك، دابا، واخرها، حتى نعاود تفكرو في ذاك الشي، لأن أنا ما.. يعني ما.. على كل حال، ما كنتش على علم، وما اعطاهاش أهمية.

وثانيا، خاص الإخوان ديالنا يداوا يقولوا أشياء، ما يقولوش أمور ماشي صحيحة، السي اللبار، واش هاذ القضية ديال البكالوريا قديمة ما بقاتش صالحة واش أنت متأكد؟ لا أبدا، أنا اللي رديتها صالحة، (Si)، أنا اللي صيفطت للكليات والجامعات كنعقول لهم البكالوريا القديمة تبقى معتمدة، ما معنى البكالوريا ما تبقاش صالحة؟ دابا هاذ البلاد هاذي..

شوف أنا غنعقول لكم كيفاش كانوا كيجلوا هاذ المشكل؟ غير بلاقي،

ديال حوالي 800 درهم في الشهر لكل أسرة من هاذ القبيل، لم نتمكن، لم نتمكن، الغالب الله، لم نتمكن، وإذ لم نتمكن، آش درنا؟ قلنا نحاولو.. الحاجة قال لك: "ما لا يدرك كله لا يترك جله"، نحاولو نوصلو شي حاجة، لقينا، الحمد لله، هاذ القضية ديال الأرامل.

دابا راه احنا كنعاولو مع القضية ديال المعاقين، خصوصا المعاقين اللي عاجزين عن الحركة نهائيا، ولا يرجي أنه في شي نهار يكونوا قادرين يتكفوا بأنفسهم، راكم تعرفو هاذ النوع، فهمتي، يعني كين واحد النوع ديال الإعاقة - نسأل الله لنا ولكم السلامة والعافية ولأولادنا وأولادكم ولأسرنا ولجميع المسلمين - يعني كيكون الطفل مسكين هكذاك غيبقي حتى للنهار اللي غادي يموت، يكلف أسرته من الناحية الطبية، يكلف أسرته من الناحية ديال النظافة ديالو، يكلف أسرته، هذا حتى هما راه احنا كنعوفو منين غنجيو هاذ الفلوس؟.

لا بالنسبة باش نخلو المشكل ديال الصحة اللي قلنا لكم أنه المستشفيات الجهوية اللي مشي يطلب السكانير كيقولوا لو 6 شهور، اللي مشي يدير عملية كيقولوا لو عام، اعلاش؟ لأنه ما كايش واحد العدد ديال الآليات، قررنا، إن شاء الله الرحمن الرحيم هذا توجه باقي ما دازش في الحكومة، ولكن غادي يدوز - قررنا باش نديرو لهم مليار ديال الدرهم خاصة بهاذ الشي، المستشفيات الإقليمية، عفوا، المستشفيات الإقليمية، مليار ديال الدرهم سنويا على مدى خمس أو ست سنوات بالقانون، مليار ديال الدرهم لتجهيزها بكافة الأجهزة اللي كحتاجها، وكذلك مليار ديال الدرهم، غادية تمشي ل"صندوق التمسك الاجتماعي" لكي يعاد إيقافها على المعاقين، إن شاء الله الرحمن الرحيم.

طبعاً، هاذ الشي ما غنجيش فوراً، وما غنجيش.. وقلنا هاذ الشي هذا غزفوا ذاك الدعم اللي على السكر لأن كنعضحكو فيه على ريوسنا، ولكن تدريجياً، غادي نرفعوه باش هاذ القدر هذا نوجهوه لهاذ الشي هذا.

إلى كين شي مغربي غيجي غيقول ليا: السي عبد الإله، لا خلي لنا، ما تزيدش علينا في السكر، وخلي، وخلي المعاقين في الحالة ديالهم مع الأسر ديالهم، كيعانيوا في صمت، خصوصا اللي ما عندهموش الإمكانيات، وخلي المستشفيات الإقليمية، غنعقول باز أسيدي في هاذ المغرب.

لأنه أشنو كين في هاذ المغرب؟ إلى قلتي شي حاجة مزيانة، كل شي تيقول لك، إيه ديرها، إلى بغيتي تقلب على الفلوس منين تجيبها، كل شي كينوض لك.

ما يمكنش؟ غنجيب من هنا، خاصني.. غزيد هنا، خاصني ننقص من هنا، لا بد، هذا هو المنطق، ما تقولوليش، سير عند الأغنياء، وخذ من عندهم الفلوس.

لا، اسمحو لي، اسمحو لي، ردوا البال، لا، أنا ماشي تندافع عليهم، الأغنياء، الإخوان، ورجال الأعمال والتجارة كيتعاملوا في المغرب بالقانون. القانون كيقول كيفاش كيكون التضريب، كيفاش تكون الضرائب، راه احنا

الإخوان، أنا كقول للأساتذة اللي تيقروا عند السي بلمختار يرجعوا يقرأوا، الله يهديهم، لأنه كنعطيهم 120 ألف فرنك في الشهر 1200 درهم، وتيقروا سنة وغادي يوليوا أساتذة، وذيك الساعات غيوليوا موظفين.

أما أحسن؟ هكذا.. وما غيقاش عندي مشكل باش نوظف العدد اللي بغيت نوظف، وكان كيكون عندنا مشكل، الإخوان، وغنقولها لكم قبل ما الوقت يسالي: في التوظيف ديال هاذ الناس، لأنه كل مرة كينجحوا لينا 8000 واحنا عندنا غير 7000 وكيتقى لنا ذاك 1000 خالق لينا مشكل لا نستطيع أن نخله، وكاين شوية ديال العدل، اسمحو ليا اعلاش غنوظفك النهار الأول؟ حتى تدوز الامتحان وتنجح، حتى إلى دخلتي وعرفتي راسك موظف قول ليا كيفاش غتدير تقرا بعدا في الأصل؟ .

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

شكرا لكم جميع الإخوة على مساهمتكم.

رفعت الجلسة.

غيربلاقي، تيقولوا: غنديرو التكوين، كيقولوا إلى درنا التكوين غيجيو الناس يطلبوا منا باش نوظفهم، آش نديرو نخسوا التكوين، قلت لهم: لا، غنديرو التكوين، إيوا إلى جاوا الناس تطلبوا الوظيف؟ ما عنديش الوظيف، صافي الوظيف هو (le concours) اللي خرجاتو.. وليني أنا ملي تنكونك، ملي تنكونك راه إلى ما خدمتيش عندي تخدم عند واحد آخر وولى تخدم لراسك، واش بحال اللي تكون بحال اللي ما تكونش؟ بحال اللي تكون بحال اللي بقي جالس في الدار؟ أنا غنواجه هاذ الشعب وغنواجه هاذ المجتمع ونقول لو: أنا أسيدي غنديرو التكوين، واللي تيسر لو يخدم في الوظيفة العمومية مرحبا به، ماشي ديال ابا، واللي تيسر لو يخدم في القطاع الخاص، الله يعاونو، واللي تيسر لو يخدم لراسو الله يعاونو، واللي تيسر لو يخدم في الخارج، الله يعاونو. المهم نكونو، وإلى ما قدوش ذاك التكوين نزيدو تكوين آخر.

المهم هو أنا ما غنوقفش التكوين، وفي هذا الإطار جات القضية ديال الأساتذة اللي كيخصكم ماشي غير تجيو وتناصروا أي واحد، اسمحو لي، أ